الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٧**

السبت، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥

الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة

بندا جدول الأعمال ١٥ و ١١٦ (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناورو.

اصطُحب السيد بارون ديفافيسي واكا، رئيس جمهورية ناورو، إلى المنصة.

الرئيس واكا (تكلم بالإنكليزية): أهنئ السيد ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للاعتراف بالقيادة الممتازة من جانب رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين، السيد سام كوتيسا، في التوصية باعتماد الوثيقة المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠).

كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون على قيادته والرؤية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بما أنها تشمل الحياة الكريمة للجميع وتصرّ على ألا يخلّف الركب أحداً وراءه. أسهمت هذه الرؤية في نجاح خطة العام ٢٠٣٠.

وبوصفنا أحد أصغر الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن عدم ترك أحد يتخلّف عن الركب هو مبدأ قوي للخطة الجديدة وركيزة للانتقال النوعي الذي نسعى إلى تحقيقه في السنوات الـ ١٥ المقبلة. وفي هذا الصدد، أناشد الأمم المتحدة الاعتراف بحق حكومة جمهورية الصين في تايوان، وهي أحد شركائنا الثابتين في التنمية، ليتم شمولها ومشاركتها في تنفيذ هذه الخطة العالمية. إن جمهورية الصين في تايوان قد اضطلعت بدور قيادي رئيسي في تنمية منطقة المحيط الهادئ، وينبغي ألا نتركها وراءنا.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

علينا أن نفهم العالمية فهما سليما، العالمية لا تعني نهجاً موحداً. العالمية يجب أن تلائم الغرض، سواء في التصدي للتحديات التي يواجهها أكبر الأعضاء أو أصغرهم. وهذا يعني إحداث تغيير جذري في الطريقة التي نفكر ونعمل من خلالها. ويجب أن ننظر إلى خطة عام ٢٠٣٠ بصورة كلية، بدلاً من النظر في كل قضية على حدة. يمكن للإخفاق في تحقيق بعض أهدافنا الرفيعة أن يقوض منجزات الآخرين أو يحول دون تحقيقها.

وفي هذا الصدد، لا نزال نشعر بالجزع إزاء الافتقار إلى الإجراءات الطموحة من جانب شركائنا المتقدمي النمو والمجتمع الدولي من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ولا يزال تغير المناخ أحد أعظم التحديات في زمننا هذا، وسيبقى يشكل خطراً وجودياً على جزيرتنا ويقوّض جهودنا التي نبذلها لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، فإننا نصر على التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في باريس يسترشد بهدف إبقاء ارتفاع درجة الحرارة في الأجل الطويل أقل بكثير من ١,٥ درجة مئوية ويتفق مع رؤيتنا لعالم سالم وآمن لنا جميعاً.

وبما أننا نعيش على جزيرة صغيرة، فإننا كثيراً ما نعاني عواقب القرارات العالمية بصورة أشد من غيرنا، وبالتالي يمكننا أن نرى بوضوح أكبر الطريق الذي يضعنا عليه العجز الدولي عن اتخاذ إجراءات. وهذا يزيد من تعرضنا إلى المخاطر المتزايدة للكوارث المرتبطة بالمناخ، وسيستلزم ذلك منا دعماً موجّهاً ومتواصلاً لتحقيق التنمية الواعية بالمخاطر. ولهذا السبب، نشعر بالبهجة للمبادرة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥-١٠-٥٠، التي تهدف إلى بناء قدرتنا على الصمود في مواجهة الكوارث، وسنكون مهتمين بالمشاركة بوصفنا واحداً من البلدان الـ ٥٠ في هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نكفل أن التنمية لا تزال واعية بالمخاطر ومستدامة.

لقد أيدت ناورو، بدعم من الدول الجزرية الصغيرة النامية، الحاجة إلى تكريس أحد أهداف التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. ولا توجد تنمية مستدامة من دون محيطات تتمتع بالصحة والإنتاجية والقدرة على الصمود. وهذا، بطبيعة الحال، أمر بيئي لازم وبالغ الأهمية، ولكن هناك أسباب حيوية اقتصادية واجتماعية راسخة بعمق وتقع في صميم ما إذا كنا سنتمكن من التطوّر أم لا.

وبالنسبة لبلدي، فالمحيطات هي مصدر جميع إمكانيات التنمية تقريباً. وبخلاف البلدان الكبيرة، فليس لدينا محفظة متنوعة من الصناعات. ويشكل تعدين الفوسفات وصيد الأسماك الجزء الأكبر من الفرص الاقتصادية، إلى جانب أقل من حفنة من المصادر الأخرى للدخل.

ولتلك الأسباب، من دواعي سرورنا أن المحيطات تضطلع بدور محوري في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، وأن الحاجة إلى زيادة الفوائد التي تجنيها الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاستخدام المستدام للموارد البحرية أدرجت فيها على نحو خاص.

إن أهداف التنمية المستدامة فرصة لتحسين جودة الحياة لشعوبنا. بيد أنه يتعين علينا تمكين شعوبنا لتشارك مشاركة نشطة في التنمية. إن بناء المؤسسات على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية. وإضافة إلى ذلك، لا بد من تهيئة بيئة تفضي إلى توفير المساواة والعدالة فيما بين الشعوب، بيئة تحترم حقوق الإنسان وتكفل فعالية سيادة القانون والحكم الرشيد على جميع المستويات.

وعلى الصعيد العملي، نحن بحاجة إلى البدء في التنفيذ العاجل والشامل لخطة عام ٢٠٣٠ حالما تصبح سارية المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وستدعم فترة التعجيل بالتنفيذ في مرحلة مبكرة الجهود التي نبذلها لإدماج أهداف التنمية المستدامة في أولوياتنا الوطنية والإقليمية. ونحن بحاجة إلى تغيير الطريقة التي نعمل بها – فأسلوب العمل كالمعتاد لم يعد كافيا إذا ما أردنا تحقيق مستقبل مستدام. وإذ نجدد التزامنا ونتعهد بأن نكون نعم الشركاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، يجب أن نكفل تزامن روح من الثقة والاحترام المتبادل والشراكة على قدم المساواة مع جهودنا. ولذلك، فإننا ندعو شركاءنا الإنمائيين إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير نقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد اللازمة، بغية دعمنا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

في هذا المسعى، نؤكد للجمعية المساندة والدعم الكاملين من حكومة وشعب ناورو، ويمكنها الاعتماد على التزامها بالعمل. بارك الله في جمهورية ناورو، وبارك الله في الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية ناورو على الخطاب الذي أدلى به.

اصطُحب السيد بارون ديفافيسي واقا، رئيس جمهورية ناورو، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو أمير موناكو.

اصطحب صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو إلى المنصة.

الأمير ألبرت (تكلم بالفرنسية): إذ نشعر بالارتياح حيال التقدم الملحوظ الذي أحرز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، إلا إنه يساورنا إحساس بالجزع إزاء حجم التحديات الجديدة التي يشكلها تهديد تغير المناخ بينما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة باعتماد الخطة الأكثر كلية وتحويلية في تاريخ المنظمة. وفي إطار اضطلاعنا بذلك، لدينا توقعات بأن توحدنا روح جديدة من المسؤولية تتميز بالتضامن خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وفي إطار وضع أهداف التنمية المستدامة، نحن بصدد استعادة الصلة التي تعيدنا لجذورنا وثقافاتنا وإنسانيتنا. بوصفنا أطفال أرض واحدة وبحار واحدة حيث بدأت الحياة للمرة الأولى، نتبنى مرة أخرى مصيرنا المشترك. لا يمكن النظر لمستقبل الجنس البشري بمعزل عن مستقبل هذا الكوكب. تعود بنا هذه الحقيقة التي لا مفر منها إلى الأساسيات وتذكرنا بالقيمة الثمينة للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وهي أمور ضرورية للحياة البشرية ولكننا عرضناها للخطر.

ونسلم بالحاجة الملحة إلى تصحيح التجاوزات التي أدت إلى تفاقم نضوب موارد كوكب الأرض، وفي الوقت نفسه التعامل مع الطلبات المتزايدة باستمرار من سكان العالم. لقد أهملنا الأرض والمحيطات على مدى القرن ونصف القرن – المصادر الخصبة الواهبة للحياة والتي لا غنى عنها للازدهار المستدام.

وإذ تدعمنا الخبرات والدروس المستفادة من الماضي، فلنقاوم الرغبة في الانشغال بنشوة اللحظة، ولنكفل أن القرن الحادي والعشرين هو قرن التعليم والعدالة الاجتماعية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وجميعها حجر الزاوية في عملية إحلال السلام. لننتقل من النماذج الافتراضية للمجتمعات إلى النماذج الفعلية.

إن تصميمي على تأييد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) نابع من إيمان عميق وتجارب شخصية. وتستند الإجراءات التي يتخذها بلدي إلى التقليد الطويل الأمد المتمثل في الانفتاح على العالم والتقاسم مع أشد الفئات ضعفا، لا سيما النساء والأطفال. عند إقامة شراكات مع المجتمع المدني، كنا دائما نهدف إلى تعزيز النمو المتناسق الذي من شأنه التصدي لظلم الفقر واستعادة كرامة الذين تخلفوا عن الركب وضحايا النزاعات والتطرف والكوارث الطبيعية بعددهم المتزايد دائما.

لقد اضطلعت موناكو بواجبها في التكيف مع تحديات التنمية الحضرية المستدامة. واختارت الحلول الرشيدة بيئيا، ولا سيما في مجالات النقل والكفاءة في استخدام الطاقة،

مع إعطاء الأولوية لمسائل جودة الحياة وتطوير المساحات الخضراء. وهدفنا هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٥٠ في المائة عن مستويات تسعينات القرن الماضي بحلول عام ٢٠٣٠. وخلال ١٥ عاما، سيعيش ثلاثة أرباع سكان العالم في المناطق الحضرية، وستتركز غالبية الشباب في البلدان النامية. إن موناكو ملتزمة بمواصلة جهودها في حشد الشباب ومنحهم الفرص التي يحتاجون إليها من أجل تحقيق النجاح، الأمر الذي يؤكد إسهامهم في نمو بلداننا.

ويسعدني أنه تم إدراك دور الرياضة في تعزيز التنمية المستدامة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠- فطما يعلم العديد من الحاضرين هنا - أنني أولي قدرا كبيرا من الأهمية للقيم المتجسدة في الألعاب الرياضية وفي الروح الأولمبية. ويضطلع اليوم تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام بدور أساسي في التقدم المحرز في جميع البلدان. فالرياضة تجمع الشعوب معا وتقدم بدائل سليمة للأنشطة الأخرى وتعمل على التثقيف. وتعلم الاحترام والتسامح وتتيح الفرص لبذل الأفضل - وهي صفات لا يمكن إلا أن تلهم الأفراد والشعوب على التفوق في سيعهم إلى تحويل عالمنا.

وفي هذه الشراكة العالمية، سأشارك شخصيا في تعزيز الصحة والانتاجية للمحيطات لأن المحيطات تنظم المناخ وترعى النظم الإيكولوجية. وأن نحرم أنفسنا من كنوز المحيطات غير المكتشفة هو حرمان البشرية من الإمكانات غير المستغلة.

وشأننا شأن طاقم السفينة الذي يواجه أخطار المحيطات، فإن قدرتنا على بلوغ الأهداف التي حددناها لأنفسنا ستقاس من حيث التقدم الذي يحرزه الأضعف بيننا. فلنتحل بالشجاعة ولنوفر السبل التي تكفل ألا يحبط الذين ما زالوا ينظرون للمحيط كبحر من الأمل. وهذا هو العنصر الرئيسي وراء قدرتنا على البقاء، والأكثر من ذلك، من مسؤوليتنا بناء عالم أكثر توازناً وعدلا واستدامة. فكما كتب شارل بودلير مرة:

”رجل الحر،ستعتز دائماً بالبحر،

”فالبحر هو مرآتك وفيه تفكر مليا في روحك...“.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر صاحب السمو أمير موناكو على الخطاب الذي أدلى به.

اصطحب صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني أمير موناكو من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، إلى المنصة.

الرئيس أناستاسياديس (تكلم بالإنكليزية): نفتح اليوم - العالم، فصلا جديدا في التاريخ، فصلا من الأمل والتفاؤل للشعوب ولكوكب الأرض؛ فصلا للمستقبل تكون فيه القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والبيئة مبادئ أساسية نسترشد بها على الطريق نحو التنمية المستدامة.

إن الوثيقة الختامية المعروضة علينا، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠) إنجاز تاريخي من جانب المجتمع الدولي.

وإنها نتيجة عملية تشاورية لم يسبق لها مثيل، استمرت حوالى ثلاث سنوات. وهي تنطوي على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الفاعلة الإقليمية والمنظمات، فضلا عن المواطنين العاديين الذين يهتمون اهتماما نشطا بهذه المسألة النبيلة. ونحن نعتز بهذا الإنجاز، لأنه يظهر المبادئ السامية لتعددية الأطراف الفعالة، والتعاون الوثيق بين أمم العالم. وإننا نجدد التزامنا بإنجاز ما لم يُنجز من الأهداف الإنمائية للألفية.

لقد عملت قبرص بنشاط طوال العامين اللذين استغرقتهما عملية وضع ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية للتنمية المستدامة. فإلى

جانب شريكينا، سنغافورة والإمارات العربية المتحدة – اللذين نود أن نشكرهما من هذا المنبر على روح العمل والتعاون الجماعي – كان لنا نصيبنا من الاسهام في هذا الإنجاز العظيم.

ونحن فخورون بأن الخطة العالمية التي نعتمدها في مؤتمر القمة هذا إنما هي خطة طموحة وشاملة حقا، حيث يكمن في جوهرها القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. فهي تجمع معا، بطريقة شاملة ومتكاملة، الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وإنها تشكل تغييرا في التفكير والموقف حيال مواردنا الطبيعية وطريقة استخدامنا لها. فتضع الناس في محور الجهود الإنمائية، وتعزز رخاء البشرية والرفاهية والسلام والعدالة، وتكافح أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها. وهي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتلتزم بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومبادئ القانون الدولي والحكم الرشيد. إنها خطة تتعلق بالجميع – بكل بلد في العالم وبآخر مواطن على هذا الكوكب.

وتشكل هذه المبادئ الأساسية قاعدة لتحقيق السلام والاستقرار داخل البلدان وفي ما بينها، وشروطا مسبقة لنجاح تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واتفاق تمويل التنمية المبرم في أديس أبابا، والجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق ملزم عالميا وقانونيا في باريس في كانون الأول/ديسمبر هما عنصران حاسمان للخطة، ومكونان هامان لتنفيذها بنجاح. وتغير المناخ هو تحد عالمي يتصف بمنتهى الأولوية، نظرا لآثاره الخطيرة والمتعددة الأبعاد على البشرية وكوكب الأرض. وينبغي أن يكون جزءا رئيسيا من خطة عام ٢٠٣٠، بسبب أهميته الحاسمة وطبيعته الشاملة لعدة قطاعات في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم قبرص، على الصعيد الوطني وكعضو في الاتحاد الأوروبي على حد سواء، بتنفيذ أهداف خطتنا وغاياتها في الداخل والخارج.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص شكرنا وتهانينا إلى الميسّرَين بشأن المفاوضات الحكومية الدولية، ماكاريا كاماو ممثل كينيا، ودايفيد دوهيو ممثل أيرلندا، على عملهما المضني وقيادتهما الملهمة، وعلى هذه الإنجازات الرائعة. وفيما عيون العالم شاخصة إلينا، نتعهد أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سوف نحقق عالما أفضل وأكثر ازدهارا وسلاما، يكون مستداما ومنصفا وعادلا. ونحن مدينون به لأطفالنا وللأجيال المقبلة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية قبرص على بيانه.

اصطحب السيد نيكوس أناستاسياديس، رئيس جمهورية قبرص، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى المنصة.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن أسفي العميق إزاء الحادث الذي يدمي القلوب والذي وقع في مكة المكرمة يوم الأربعاء الماضي، بحيث شمل آلاف المسلمين، بمن فيهم إيرانيون. وأتقدم بالتعازي القلبية إلى العديد من الأسر المكلومة على فقدان أحباء لها في هذا الحادث المأساوي، وأدعو إلى إيلاء الجرحى الاهتمام العاجل، فضلا عن التحقيق في أسباب هذا الحادث وغيره من الحوادث المماثلة التي حصلت أثناء الحج في هذا العام.

لقد علمتنا المشاكل البيئية، نحن البشر الذين نعيش على كوكب الأرض، أننا جميعا موجودون على متن القارب نفسه. فما يفعله الآخرون يؤثر أيضا على مصيرنا، ولا يسعنا أن نكفل السلام والأمن عندما نتجاهل كيفية عيش الآخرين. والواقع أنه من دون قيام تعاون واسع النطاق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، فسيكون من الصعب جدا تحقيق أهداف

التنمية المستدامة. ومثل هذا التعاون ينبغي أن يراعي مصيرنا المشترك والتزامنا المشترك بتحمل مسؤولياتنا الإنسانية الهامة.

ومصيرنا المشترك يتطلب هدفا مشتركا، ولكن هذا لا يعني أن مسؤوليات الجميع هي نفسها بالتساوي. وسيكون من المستحيل، في الواقع، تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ دون النظر في مسؤوليات الدول ونصيبها في التسبب بالوضع البيئي الراهن. ومن شأن هذا الإغفال أن يؤدي إلى جدال عقيم.

وكما قلتُ في السنة الماضية في مؤتمر القمة بشأن تغير المناخ، فإنَّ منطقة غرب آسيا لا تواجه ظروفاً مناخية أكثر دفئا وتحديات الجفاف الشديد المتواصل فحسب، ولكنها تصارع أيضاً آفة الإرهاب وعنف المتطرفين. وبعبارة أخرى، يمثل العنف ضد الإنسان والطبيعة المصيبة المزدوجة التي حلَّت بمنطقة غرب آسيا. وقبل سنتين، حينما تكلمتُ عن مسألة عالَم مناهض للعنف والتطرف العنيف، خطر على بالي هاتان الكارثتان وتأثيرهما المتبادل. والإرهابيون في الحقيقة يميلون إلى التوسُّع والانتشار في الأراضي المحرومة والمتضررة من الكوارث البيئية، ويتسللون بسهولة عبْر الحدود كالضباب. والجماعات الإرهابية تسحق أيَّ أملٍ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستمرار تلك الحالة يولِّد المزيد من الفقر والتدمير البيئي. والإرهاب والعنف لم يلحقا أضرارا بالبيئة فحسب، بل أديا إلى حذف التنمية المستدامة من جداول أعمال البلدان، والتي وجدت نفسها مرغمة على إنفاق مواردها الوطنية في مكافحة انعدام الأمن.

وقد أسهمت جمهورية إيران الإسلامية بجدية وبصورة مجدية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشارك بلدي بنشاط في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسيواصل تعاونه البنَّاء للوفاء بالتزاماته على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبصفتنا حكومة صديقة للبيئة، فقد أسَّسنا سياساتنا على نهج يوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وزيادة الوعي البيئي على نطاق واسع وإدراج التعليم البيئي في المناهج المدرسية وإصلاح سياسات بناء السدود وإنعاش الأراضي الرطبة المعرضة للخطر وبذل جهود على مدار الساعة للحفاظ على البحيرات المهددة بالزوال، ليست سوى أمثلة قليلة على التزامنا بأهداف التنمية المستدامة.

وعملية السنتين الماضيتين والصفقة النووية التي تلتها بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً قد هيأتا الظروف الملائمة لتعاون إقليمي ودولي، بما في ذلك في مجال الحفاظ على البيئة. ونحن توَّاقون إلى التعاون مع جيراننا لتعزيز التنمية المستدامة الإقليمية عبْر الدبلوماسية البيئية النشيطة والعلاقات البنَّاءة مع البلدان الأخرى ونقل التكنولوجيا والمعرفة والمشاركة في أنشطة علمية مشتركة بغية أداء دورنا في بناء عالم أكثر استدامة في مأمن من التهديدات البيئية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على بيانه.

اصطُحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، من المنصّة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطُحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى المنصّة.

الرئيس نيوسي (تكلم بالبرتغالية؛ وقدَّم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أحيِّي جميع المشاركين في هذا الاجتماع، وأن أشكر الأمانة العامة على مرافق العمل المتميِّزة الموضوعة تحت تصرُّفنا، والتي ستُسهم بالتأكيد في في نجاح هذا الاجتماع.

إنه لشرف عظيم وامتياز فريد لي – للمرة الأولى منذ انتخابي لتوجيه مصير موازمبيق – أن أحضر، بالنيابة عن

شعب بلدي وحكومته، مداولات مؤتمر القمة هذا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الحقيقة، إنَّ هذه الدورة تصادف الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وهي دورة لها خصوصيتها إذ أنها تتزامن مع انتهاء الأهداف الإنمائية للألفية وتؤذن بعهد جديد من التزام المنظمة العالمي بخدمة البشرية. وأود في هذه المناسبة أن أحيِّي وأهنِّئ كل من أسهموا في صياغة مشروع القرار ١/٧٠، المعنْوَن ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وأشيد بهذه العملية لأنَّ موزامبيق كانت أحد البلدان الـ ٥٠ التي اختيرت للمشاركة وأتيحت لها الفرصة لتقديم آرائها، والتي أُخِذت في الحسبان لدى إعداد التقرير النهائي للأمين العام.

وإذ نُدرك أنَّ البلدان لم تحقق جميع الأهداف المحددة لعام ٢٠١٥، فإننا نُثني على الجهد المبذول لإدراج تلك المجالات التي لم يتم الوفاء بالتوقعات فيها على نحو كامل ضمن الأهداف الـ ١٧ للخطة وما يندرج في إطارها من غايات. وأثناء تنفيذ إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) على مدار ١٥ عاما، تعلَّمنا أنه لا يمكن تحقيق النتائج المنشودة إلاَّ إذا كانت الأهداف العالمية جزءاً لا يتجزَّأ من خطة حوكمتنا الوطنية. وتعلَّمنا أنَّ ذلك ممكن إذا بادرْنا إلى حشد وإشراك جميع أصحاب المصلحة لاتخاذ إجراء جماعي. وقد تعلَّمنا ضرورة تعزيز التنسيق بحيث نركز في صلب عملنا على الإنسان، رأس المال الأهمّ المتوافر لبلداننا. وتعلَّمنا أنَّ هناك ضرورة لزيادة القدرة على رصد وتقييم التقدم في كل مرحلة من مراحل التنفيذ. وفي هذا السياق، أود أن أسلِّط الضوء على التقدم الذي أحرزته موزامبيق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية،بما يشمل توسيع فرص الحصول على التعليم، بما مكَّننا من إلحاق ٨٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة بالمرحلة الابتدائية. وقد ركَّزنا في أعمالنا الحكومية على توعية المجتمع المحلي، ولا سيما في المناطق الريفية. ونجحنا في الحد من تسرُّبن تناقص الطالبات من المدارس، مما مكَّننا من تحقيق توازن جنساني في الحصول على التعليم الابتدائي. ومنذ عام ٢٠٠٠، سنة اعتماد إعلان الألفية، خفَّضنا نسبة وفيات الرضّع دون عمر سنة واحدة من ١٠٠ إلى ٦٤ حالة وفاة في المتوسط لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. وعلى صعيد وفيات الأطفال، انخفض عدد الأطفال الذين يموتون دون سنّ الخامسة من نحو ١٥٠ وفاة إلى معدل ٩٧ وفاة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء.

أكدت في حفل تنصيبي في كانون الثاني/يناير أننا سوف نقود حكومة تفكر في الأجيال المقبلة. إن التقدم المحرز بشأن المؤشرات التي ذكرتها من فوري تتصل بعدد من البرامج الإنسانية والاجتماعية والإنمائية التي تنفذها حاليا الحكومة. ووفقا لهذه الخطة، ما فتئنا نواصل تركيز اهتمامنا على تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق المراهقين والشباب، مما يفضي إلى زيادة العمر المتوقع. كما قمنا بتدخلات بهدف تحسين فرص الحصول على الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة في مجالات التعليم والصحة وحقوق الإنسان. ونعتقد بأن تعزيز هذا النوع من التآزر سيكون أمرا حيويا في تنفيذنا الناجح لخطة التنمية المستدامة لدينا.

في ختام ملاحظاتي في هذه الفرصة الأولى التي تمنح لنا، نود أن نعلن بأننا نتعهد على نحو راسخ باغتنام هذه المناسبة لإضفاء الطابع المؤسسي على العامل السكاني بوصفه عنصرا رئيسيا لتنميتنا. ونؤكد أيضا التزام حكومتنا بمبادئ هذه المنظمة الدولية.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على بيانه.

اصطُحب السيد فيليبي جاسينتو نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه جلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروناي دار السلام.

اصطُحب جلالة السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروناي دار السلام إلى المنصة.

السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العميق أن أكون هنا في هذه المناسبة الميمونة. فإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التزامنا المستمر بتحسين حياة شعوبنا. إن التحضير لخطة عمل عالمية مقبولة لدى الجميع لم تكن مهمة سهلة. لذلك أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، وأعضاء فريقه على تفانيهم في مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تشكيل واعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ١/٧٠).

إننا إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، نرى أن الوقت موات لنا لكي نتأمل في عملنا منذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠، وفي الوقت نفسه، ننظر إلى ما بعد عام ٢٠١٥. أنني أشعر بالتشجيع لما حققناه حتى الآن فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. لقد شهد العالم انخفاضا في الفقر، وزيادة في الحصول على التعليم الابتدائي في المناطق النامية، وتحسينات في صحة الأطفال والأمهات. وتظهر هذه النتائج أن النهج الموجه نحو الهدف هو النهج العملي والمجدي. في الوقت نفسه، نلاحظ تقدما متفاوتا في جميع أنحاء العالم، مما يعني أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. لذلك يسرني أن أميننا العام قدم خطة تنمية جديدة تشمل الغايات التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، وتضيف أهدافا جديدة لمعالجة الثغرات التي تم تحديدها خلال الـ ١٥ سنة الماضية.

مما يبعث على الاطمئنان أن أهداف التنمية المستدامة شاملة ومحورها الإنسان، فهي تركز على الناس والكوكب، والازدهار، والسلام والشراكة. ولتحقيق الأهداف، يتعين علينا تعزيز أعمالنا الفردية والجماعية. وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن نعمل في شراكة من خلال بناء القدرات، والتعلم من خبرات بعضنا البعض، واقتسام أفضل الممارسات. لدينا مهمة صعبة تنتظرنا ولكني متفائل بأننا بالتزامنا الراسخ سنكون على قدر المهمة. ولهذا السبب فإن بروناي دار السلام تقدر دائماً التعاون مع الشركاء الخارجيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

نتطلع إلى تعزيز علاقاتنا مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لدعم خططنا الإنمائية الوطنية التي تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. كما أننا نعلّق أهمية كبيرة على عمل رابطة دول جنوب شرق آسيا من أجل أن ترى النور جماعة الرابطة مع نهاية عام ٢٠١٥. وفي وقت لاحق من هذا العام، سوف تعتمد الرابطة رؤيتها الخاصة بها لما بعد عام ٢٠١٥، وهي ستكمل وتدعم خطة التنمية العالمية.

تتمثل مهمتنا الآن في التركيز على الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وأؤيد المجالات التي أبرزتها الوثيقة، وهي مجالات تمثل تحديات محددة بالنسبة لنا. وأقر بأن لدينا جميعا أولويات ونُهج مختلفة. ولكن الشيء الوحيد المشترك بيننا هو التزامنا بوضع التنمية المستدامة في صلب جهودنا الرامية إلى توفير حياة أفضل لشعوبنا. وهذه الجهود تشمل التخفيف من وطأة الفقر وتقليل جوانب عدم المساواة، وتعزيز نوعية التعليم، والتصدي لتغير المناخ، وتحقيق المساواة بين الجنسين. إن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تكون ذات معنى لكل رجل وامرأة وطفل.

من الحيوي بشكل خاص أن تشمل تلك الأهداف شبابنا لأنهم سيرثون الخطة الجديدة. ويسرني جداً أن لدينا خطة جديدة تشدد عن صواب على أهمية الشباب. وعلاوة على ذلك، ستوفر منبرا لتمكينهم من خلال مبادرات من قبيل توفير إمكانية حصول الجميع على التعليم الجيد.

إن الاستثمار في الناس أمر حيوي في سعينا إلى تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. إننا جميعا نطمح إلى وجود عالم أفضل لشعوبنا والأجيال المقبلة. يجب أن نعمل بجرأة وعلى جناح السرعة، وخطتنا الجديدة سوف توفر خارطة طريق

قيمة لمساعدتنا ونحن نمضي قدما. وحتى ننجح في مسعانا، يجب علينا أيضا أن نكفل الحفاظ على السلام والاستقرار. ولذا يسرني اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونثق بنجاحها.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر السلطان حسن البلقية معز الدين والدولة، سلطان بروناي دار السلام على بيانه.

اصطُحب السلطان حسن البلقية معز الدين، سلطان بروناي دار السلام من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

اصطحب السيد تشومالي سایاسون رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس سایاسون (تكلم باللغة اللاوية؛ قدم الوفد النص الانكليزي): أود أن أتقدم بخالص التهنئة إلى الرئيسين المشاركين على تعيينهما لرئاسة مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأود أيضا أن أثني على معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على قيادته للمنظمة، وتقديمه الدعم للتعاون الإنمائي الفعال، على مدى العقد الماضي.

إعتمد قادة العالم قبل خمسة عشر عاما، إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥) والأهداف الإنمائية للألفية، التي تهدف إلى الحد من الفقر في العالم، وإتاحة حصول الجميع على التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الأم والطفل، وضمان الاستدامة البيئية، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. إن تلك هي الأهداف التي كنا نسعى لتحقيقها بحلول نهاية هذا العام. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال العقد والنصف الماضي، كنا قادرين على إحراز تقدم في العديد من المجالات. حيث انخفض معدل الفقر في العالم بشكل كبير، وأصبحت النساء والرجال أكثر مساواة، وانخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بمقدار النصف تقريبا، وتراجعت بشكل كبير معدلات وفيات الأطفال والأمهات.

ومع ذلك، لم تتحقق سوى بعض الأهداف التي حددها قادة العالم. ولا يزال أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ولا يزال ما يقدر بنحو ٥٧ مليون طفل غير مسجلين في المدارس، ويتواصل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولسوء الحظ، تأثرت الدول النامية التي لديها القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، جراء الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية، والاضطرابات السياسية التي حدثت في العديد من المناطق، والكوارث الطبيعية التي تشكل تهديدا مستمرا لكثير من البلدان. ولذلك، جرت إعاقة التقدم المحرز في تنفيذ مجموعة الأهداف.

وبذلت جهود كبيرة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على مر السنين لدمج الأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. ودأبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، طوال السنوات الخمس الماضية، على وجه الخصوص، على تنفيذ خطتها الخماسية الوطنية السابعة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١١-٢٠١٥)، التي دخلت الآن مرحلتها النهائية. وفي إطار الخطة، تم إيلاء اهتمام خاص للحد من معدلات الفقر بين أبناء شعبنا. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الفقر من ٤٨ في المائة، التي سجلت في عام ١٩٩٠، إلى ٢٣ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتشير التقديرات إلى أن معدل الفقر سوف يستمر في الانخفاضخلال عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا هدفا لتوسيع تعاونها الاقتصادي وتعزيز قدرات القطاع الخاص، بهدف الحفاظ على نمو اقتصادي مستدام ومستقر في حدود ٨ في المائة سنويا.

وفي المجال الاجتماعي، تحسنت مستويات التعليم بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية

٩٨,٥ في المائة خلال عام ٢٠١٤، مقارنة مع ٨٤ في المائة خلال عام ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد استكملت هذا العام تطوير برنامجها الخاص بمعادلة التعليم الابتدائي الوطني. وبالمثل، تحسنت أيضا خدمات الرعاية الصحية في البلد. حيث زاد عدد المستشفيات والمستوصفات سواء من حيث العدد أو الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، إنتهجت حكومة لاو سياسة لتقديم الرعاية الصحية المجانية على المستويين المركزي والمحلي على حد سواء.

وتكتسي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدناها أمس، أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تواجه حالات خاصة. وتوافق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على الـ ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة، و ١٦٩ غاية بشكل كامل. وعلى المستوى القطري، سندمج هذه الأهداف والغايات في رؤيتنا لعام ٢٠٣٠، واستراتيجيتنا العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وخطتنا الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٦-٢٠٢٠). وتعتبر الخطة الوطنية الثامنة، خطة طموحة تهدف إلى ضمان الاستقرار السياسي، وإحلال السلام والنظام الاجتماعي والحد من الفقر، وذلك بهدف تمكين البلد في نهاية المطاف من الخروج من حالة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٢٠.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يعد توفير ما يكفي من الموارد وآلية للتنفيذ، أمرين حاسمين. لذلك، أقترح أن يحدد المجتمع الدولي تدابير واضحة وملموسة، وآليات التمويل والدعم من أجل التنفيذ الفعال لأهدافنا.

في الختام، أود أن أعرب عن بالغ شكرنا وامتناننا للمجتمع الدولي والبلدان الصديقة والمنظمات الدولية، على استمرار دعمها ومساعدتها لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على مر السنين، ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا الدعم الثمين في المستقبل. وأتمنى نجاحا باهرا لمؤتمر قمتنا.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على بيانه.

اصطحب السيد تشومالي سايا سون رئيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة جمهورية كوريا.

اصطحبت السيدة بارك غيون-هيي، ، إلى المنصة.

الرئيسة بارك (تكلمت بالكورية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): اعتمدنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) بشكل رسمي في مؤتمر القمة هذا، وهي تمثل رؤيتنا لمستقبل البشرية. لقد اتخذنا خطوة هائلة نحو بناء مجتمع لا يترك أحدا يتخلف عن الركب، ومستقبل لكوكبنا حيث يتعايش فيه الإنسان والطبيعة في وئام.

وأود أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون وبجميع الحكومات التي بذلت قصارى جهدها للنجاح في تحقيق أهداف الإنمائية للألفية واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإنني أثني على عملهم الشاق.

وأعتقد أن المستقبل المتوخّى من خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون أكثر من مجرد مثل عليا؛ وينبغي تحويلها إلى أهداف عملية يجب علينا أن نكون على يقين من إمكانية تحقيقها من أجلنا ومن أجل الأجيال القادمة. وبشعور من المسؤولية التاريخية بأن هذا هو تعهدنا الرسمي للأجيال القادمة، علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ أهداف التنمية الـ ١٧ الواردة في هذه الخطة الجديدة بحسن نية.

وأعتقد أن هناك بضع نقاط هامة يتعين ملاحظتها، بينما نمضي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أولا، إن عملية صياغة وتنفيذ استراتيجية التنمية ينبغي أن يكون محورها الإنسان، وعلينا إعطاء الأولوية للسياسات الرامية إلى تحقيق التنمية المتوازنة التي تشمل الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يمثل استثمارا في مستقبلنا وقوة دافعة للتغيير الاجتماعي على حد سواء، ينبغي للبلدان حشد كل ما لديها من الموارد من أجل تنفيذها، مع القيام في الوقت نفسه بوضع خطط التنفيذ التي تتفق مع ظروفها الوطنية.

كما ينبغي أن نواصل التمسك بقوة بمبادئ الحوكمة المتسمة بالديمقراطية والفعالية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، التي تشكل جميعها الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الحكومات هي التي تقود تنفيذ الخطة الإنمائية الجديدة، يتعين أيضا توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد حققت جمهورية كوريا كلا من التصنيع والديمقراطية في غضون نصف قرن من الزمان، وسط رماد الحرب ومحنة أمة مقسمة. وسوف نستفيد كثيرا من تلك التجربة القيمة بينما نقوم بإدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية وتعزيز مساهماتنا الدولية.

أولا، ستقوم جمهورية كوريا رسميا في عام ٢٠١٦ بإطلاق مبادرة حياة أفضل للفتيات، وهي برنامج للمساعدة الإنمائية الرسمية في مجالي الصحة والتعليم للفتيات الأكثر ضعفا في البلدان النامية، وتعتزم توفير ٢٠٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة لدعمها. إن أضمن استثمار لكفالة تحقيق مستقبل مستدام هو توفير الخدمات الصحية والتعليمية للأجيال القادمة، بمن فيهم الفتيات.

ثانيا، سوف نطور استراتيجية سايمول اندونغ، وهي استراتيجية كوريا للتنمية الريفية التي اثبتت جدارتها، لتصبح نموذجا جديدا للتنمية الريفية من أجل الدعم النشط لإحراز التقدم في البلدان النامية. وسنواصل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكي نتشاطر على النحو المناسب تجربة سايمول اندونغ والدراية المتعلقة بها بصورة تتناسب مع الظروف الحالية للبلدان النامية وواقعها.

ثالثا، ستوسع جمهورية كوريا بصورة مطردة نطاق مساهماتها المالية من أجل مساعدة البلدان النامية على إحراز مزيد من التقدم والعمل على تحسين نوعية التعاون الإنمائي. وتجسد كوريا الكيفية التي يمكن بها للاستخدام الفعال للموارد الإنمائية ومشاريع التعاون المدروسة جيدا أن يؤدي إلى نتائج مدهشة.

وفي هذا الصدد، فإن الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال التي انطلقت عام ٢٠١٢، توفر منبرا مفيدا لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي العالمي. وستواصل جمهورية كوريا تأييد الشراكة العالمية لكي تتمكن الشراكة من القيام بدور حاسم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولكي نزيد من الشفافية في تعاوننا الإنمائي، سوف ننضم رسميا إليضا إلى المبادرة الدولية للشفافية المعونة في السنة المقبلة. وإذا أريد لخطة عام ٢٠٣٠ أن تصبح حقيقة، فإنه من الضروري أن تكون هناك تدابير متابعة قوية، فضلا عن آلية للاستعراض وبوصف جمهورية كوريا الدولة التي ترأس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها ستقوم بدور قيادي بنّاء للمساعدة على وضع إطار للاستعراض سليم وموثوق.

وما هو ماثل أمامنا يمثل رحلة مدتها ١٥ سنة نحو تحقيق كرامة الإنسان والوئام بين البشر والطبيعة. إن رحلة البشرية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن تؤتي ثمارها إلا عندما نعمل جميعا معا.

وجمهورية كوريا ستكون دائما شريكا يمكن التعويل عليه عبر جميع مراحل هذه الرحلة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيسة جمهورية كوريا على بيانها.

اصطُحبت السيدة بارك جيون هاي، رئيسة جمهورية كوريا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس المؤقت لليبيا.

اصطحب السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لليبيا، إلى المنصة.

السيد قويدر (ليبيا) (قدم الوفد نصاً بالإنكليزية): السيد الرئيس، في البداية، أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين.

نلتقي اليوم على مستوى القمة لاعتماد وثيقة تاريخية هامة تعنى بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاث الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والتي يعد الإنسان هدفها، وغايتها، وأداتها في الوقت ذاته. ننطلق اليوم من وثيقة ريو+٢٠ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ الصادرة عام ٢٠١٢ ونؤسس على الأهداف الإنمائية للألفية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٠، ولكن خطتنا أكبر وأوسع وأشمل من حيث عدد الأهداف والغايات، وهي أشمل من حيث المجالات والاهتمامات.

لكي تتحول الكلمات إلى أفعال، والخطط إلى منجزات، لا بد لنا من التأكيد بصفة عامة على ما يلي.

إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لن يتأتى دون آليات فاعلة للتنفيذ، والتي يأتي في مقدمتها توفير التمويل اللازم، الذي يشمل التزام الدول المتقدمة النمو بتعهداتها في إطار المساعدة الرسمية، ومن خلال خلق الشراكات الحقيقية، وتفعيل القطاع الخاص وغيرها مما جاء في وثيقة تمويل التنمية الصادرة في تموز/يوليه في أديس أبابا هذا العام.

التأكيد على حق الإنسان في التنمية، وفي نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات والتنسيق والتعاون الدولي في هذا الشأن.

احترام سيادة الدول، وديناتها وثقافاتها وأولوياتها الوطنية، وعدم فرض مفاهيم غير متفق عليها دوليا تحت أي مسمى كان، وأخذ ذلك في الاعتبار عند إعداد المؤشرات الخاصة بقياس الإنجاز في عام ٢٠١٦.

لقد تمحورت خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حول أن الركب لن يخلف أحداً وراءه. ولكن الشعب الفلسطيني ما زال يرزح تحت الاحتلال الأجنبي والحصار والحرمان من حقوقه المشروعة. فهل يستقيم أن نطمح لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة والشعب الفلسطيني في هذا الوضع؟

لا بد لنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من مواجهة تحديات جمة، لعل أهمها التحدي الأمني. فلا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية. وهذا يحتم علينا كمجتمع دولي أن نتعاون في مواجهة خطر الإرهاب المتفشي في جميع أنحاء العالم ومعالجة جذوره ومسبباته وليس ظواهره فقط. فالمعالجة ينبغي أن تكون متعددة الأبعاد من اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وأمنية.

لقد بذلت ليبيا جهداً كبيراً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعملت على استيعابها في خططها التنموية التي تعثر تنفيذها بسبب عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني. وتتطلع السلطات الليبية إلى عودة استتباب الأمن والاستقرار في البلد وعودة الحكومة إلى مباشرة عملها من العاصمة طرابلس لتقوم بوضع خطة وطنية طويلة الأمد تتسق مع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار خصوصياتنا الدينية والثقافية وأولوياتنا الوطنية. ونأمل في الحصول على مساعدة الدول الصديقة والشقيقة في دعم جهود الاستقرار في ليبيا لاستكمال المسيرة نحو الديمقراطية ودعم الحكومة في إعادة بناء وتفعيل المؤسسات بدءاً بالمؤسسات الأمنية والعسكرية.

ولايفوتني التأكيد على التحفظات التي تقدم بها وفد بلدي بخصوص بعض الأهداف والغايات والتفسيرات المتعلقة ببعض المفاهيم التي وردت في هذه الوثيقة. ونطلب اعتبار تلك التحفظات والتفسيرات جزءا أساسياً من موقف ليبيا فيما يتعلق بوثيقة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إسمحوا لي في الختام أن أتوجه بنداء إلى الدول التي تم تهريب أموال من ليبيا إليها خلال فترة حكم النظام السابق بأن تكشف عن هذه الأموال وتساعد ليبيا بشكل عاجل في استعادتها باعتبارها حق للشعب الليبي لكي يتسنى لليبيا الاستفادة منها في خططها التنموية وإعادة إصلاح بنيتها التحتية.

اصطحب فخامة السيد عقيلة صالح عيسى قويدر، الرئيس المؤقت لليبيا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

اصطحب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، إلى المنصة.

سمو الشيخ الصباح: يسرني بداية أن أتقدم لكم بالتهنئة الخاصة على رئاستكم لهذه القمة متمنيا لكم كل التوفيق والنجاح في إدارة أعمالها وتحقيق ما نصبو إليه جميعاً. كما لا يفوتني أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، على جهوده المقدرة والمتميزة وعلى تقريره القيم.

يتزامن عقد هذه القمة التاريخية غير المسبوقة مع ذكرى مرور سبعين عاماً على إنشاء هذه المنظمة العريقة التي نفخر جميعاً بما حققته من إنجازات طوال العقود الماضية عززت خلالها أواصر التعاون الدولي في المجالات المختلفة في ظل مواجهتها للتحديات والأزمات.

ويمثل إعلان أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ بأبعادها الثلاثة الاقتصادي والاجتماعية والبيئي التي تم اعتمادها في هذه القمة (القرار ١/٧٠) منطلقاً لدعم التطلعات الإنمائية العالمية. إن التنمية المستدامة المستهدفة تواجه تحديات كبيرة بسبب الأنماط السلوكية للإنسان على مر العصور إضافة إلى آثار الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة حرارة الأرض الأمر الذي يضاعف من مسؤوليتنا.

إن أهداف التنمية المستدامة تحتم علينا العمل وفق أساليب مبتكرة يمكن التنبؤ بها لمواكبة المتطلبات والاحتياجات الإنمائية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بهدف اجتثاث الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وذلك من خلال العمل الجماعي الدولي والشراكة العالمية الفعالة وفق مبدأ المسؤولية المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار تباين الأعباء. وفي هذا الصدد، تشدد دولة الكويت على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بما التزمت به بتخصيص ما نسبته ٠,٠٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي.

ولقد حرصت دولة الكويت على تحمل مسؤولياتها الإقليمية والدولية تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية والعمل على تعزيزها ومعالجة قضاياها بإيجابية وفعالية. حيث استضاف بلدي في السنوات القليلة الماضية عدداً من المؤتمرات رفيعة المستوى الاقتصادية منها والإنمائية والإنسانية وأطلقت العديد من المبادرات لتعزيز الشراكة والتعاون في المجالين التنموي والإنساني والتي نتابع استمرار سيرها وآليات تنفيذها للتأكد من تحقيقها لأهدافها المعلنة.

إن دولة الكويت لم تدخر جهداً في مساعيها الرامية إلى تقديم المساعدات التنموية للدول النامية والدول الأقل نموا من خلال مؤسساتها المختلفة وأبرزها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن طريق تقديم قروض ومنح ميسرة لإقامة مشاريع البنى التحتية لتلك الدول حيث استمر بلدي خلال السنوات الماضية في تقديم مساعدات تنموية بلغت ما معدله

٢,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي أكثر من ضعف النسبة المتفق عليها دوليا.

وما يبعث على الفخر أن الكويت ورغم أنها دولة نامية، تبوأت المرتبة الأولى في تقديم المساعدات الإنسانية لعام ٢٠١٤، وفقا لتقرير المساعدات الإنسانية العالمي الذي تصدره سنوياً منظمة مبادرة التنمية حيث بلغ إجمالي المساعدات ما نسبته ٠,٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة الأعلى من بين الدول المانحة في العالم.

حيث بلغ إجمالي المساعدات ما نسبته ٠,٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة الأعلى من بين الدول المانحة في العالم.

وتبقى الأمم المتحدة الآلية المثلى لمناقشة ما يواجهه العالم من تحديات ومخاطر، ونجاحنا في تحقيق التنمية المستدامة في إطارها يؤكد مسؤولياتنا حيال عالمنا المعاصر.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أشكر أعضاء الجمعية على حسن الاستماع، متمنياً لمؤتمرنا كل التوفيق والسداد.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر أمير دولة الكويت على بيانه.

اصطحب الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا.

اصطحب السيد راؤول كاسترو روز، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، إلى المنصة.

الرئيس كاسترو روز (تكلم بالإسبانية): إن عدم الاستقرار السائد في مناطق عديدة من العالم تعود جذوره إلى التخلف الذي يؤثر على ثلثي سكان العالم.

وبعد خمسة عشر عاماً من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال التقدم المحرز غير كاف كما أن توزيعه غير عادل. وفي كثير من الحالات، لا تزال مستويات غير مقبولة من الفقر وعدم المساواة الاجتماعية قائمة، بل إنها أصبحت أكثر وضوحاً، بما في ذلك في العالم الصناعي. والهوة بين الشمال والجنوب واستقطاب الثروة تزداد اتساعاً. ومن الواضح أننا بعيدون عن أن تكون لدينا منظمة عالمية حقيقية للتنمية.

وهناك ما لا يقل عن ٢,٧ بليون نسمة في العالم يعيشون في الفقر. وما زال المعدل العالمي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة أعلى عدة أضعاف في البلدان النامية من مثيله في البلدان المتقدمة النمو، بينما يبلغ معدل وفيات الأمهات ١٤ ضعفاً. وفي خضم الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، يزداد الأفراد الأثرياء والشركات عبر الوطنية ثراء، بينما يستمر عدد الفقراء والعاطلين عن العمل ومن لا مأوى لهم في الارتفاع بشكل كبير نتيجة قسوة ما يسمى بسياسات التقشف. وموجات المهاجرين اليائسين تصل إلى أوروبا هرباً من الفقر المدقع ومن النزاعات التي يفجرها آخرون.

وما لم تكن هناك التزامات قابلة للقياس وآجال زمنية، لن تكون الموارد الضرورية لتنفيذ الخطة الجديدة كافية لتحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة. فإن كان لنا أن نجعل هذا العالم صالحاً لأن نعيش فيه بسلام ووئام بين الأمم، وتنتشر في أرجائه الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام كرامة كل إنسان وحقوقه، علينا أن نعتمد في أقرب وقت التزامات محددة من حيث المساعدة الإنمائية وحل مسألة الديون – تلك الديون التي تم تسديدها أكثر من مرة بالفعل. نحن بحاجة إلى بناء هيكل مالي دولي جديد، وإزالة احتكار التكنولوجيا والمعرفة وتحويل النظام الاقتصادي الحالي. وينبغي للدول الصناعية أن تقبل مسؤوليتها التاريخية وتستعيد مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

يجب ألا يستخدم نقص الموارد ذريعة بينما تبلغ النفقات العسكرية السنوية ١,٧ تريليون دولار. وبدون تخفيض تلك النفقات، لن تكون التنمية ولا السلام المستقر والدائم أمراً ممكناً.

إن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفتح السفارات والتغييرات السياسية التي أعلنها الرئيس باراك أوباما فيما يتعلق ببلدنا تشكل تقدماً كبيراً حظي بتأييد واسع من المجتمع الدولي. غير أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال قائماً، مثلما كان طيلة نصف قرن، مما يجلب الشقاء والحرمان لشعبنا. ولا يزال الحصار هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية في بلادنا. وهو يؤثر على دول أخرى بحكم نطاقه الممتد خارج الحدود، وما زال يؤثر على مصالح مواطني الولايات المتحدة وشركاتها. وتلك السياسة رفضتها ١٨٨ دولة عضو في الأمم المتحدة وطالبت بوضع حد لها.

ومع ذلك، فقد أنجزت كوبا أهدافها الإنمائية للألفية، وعرضت تعاونها على البلدان النامية الأخرى في مختلف القطاعات، وستواصل القيام بذلك بقدر ما تسمح به قدراتها المحدودة. ولن نتنازل أبداً عن التزامنا بالكرامة والتضامن الإنساني والعدالة الاجتماعية، تلك أسس مجتمعنا الاشتراكي.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا على بيانه.

اصطحب السيد راؤول كاسترو روز، رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الصين الشعبية.

اصطحب السيد شي جينبينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية، إلى المنصة.

الرئيس شي جينبينغ (تكلم بالصينية): من دواعي سروري أن أشارك في قمة اليوم. وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها، من الأهمية بمكان أن يتجمع قادة العالم في نيويورك لرسم مسار التنمية في المستقبل.

بالنسبة لشعوب كل البلدان، فإن التنمية تمثل البقاء والأمل وترمز إلى الكرامة والحقوق. وبتلك التطلعات في الاعتبار، أرسينا الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ عاماً، في مسعى لتحسين حياة مئات الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم.

وخلال تلك السنوات، شهدنا استمرار النمو على نطاق العالم والآثار الخطيرة الناجمة عن الأزمة المالية الدولية على حدّ سواء، إلى جانب تقدّم واسع النطاق للبلدان النامية واختلال التنمية الذي طال أمده بين الشمال والجنوب.

وفي حين يسعدنا أن ما يزيد على ١,١ بليون شخص قد تخلصوا من الفقر، لا يسعنا إلا أن نشعر ببالغ القلق لأن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص ما زالوا يأوون إلى فراشهم ليلاً بمعدة خاوية. وعلى الصعيد العالمي، ما زال تحقيق السلام والتنمية موضوعي الساعة. وإذا أردنا التصدي على الوجه المطلوب للتحديات العالمية العديدة التي تواجهنا، بما في ذلك أزمة اللاجئين الحالية في أوروبا، فإن السبيل الأساسي الوحيد للقيام بذلك هو عن طريق السلام والتنمية. وبالنظر إلى كثرة التحديات والصعوبات، يجب أن ننظر إلى التنمية على أنها المفتاح، إذ أن التنمية هي السبيل الوحيد الممكن للتغلب على الأسباب الجذرية للصراعات، وصون الحقوق والوفاء بالأمل المتوقّد للشعوب في مستقبل أفضل.

وتحدد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التي اعتمدت في هذه القمة (القرار ١/٧٠) مخططاً جديداً للتنمية العالمية وتوفر فرصاً جديدة للتعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن نعتبر خطة التنمية المستدامة نقطة انطلاق لمسار جديد من التنمية المنصفة والمفتوحة والشاملة والقائمة على الابتكار لمصلحة التنمية المشتركة لجميع البلدان. ونحن بحاجة إلى ضمان التنمية المنصفة وإتاحة مساواة أكبر في فرص الاستفادة من التنمية. وينبغي لجميع البلدان أن تكون من المشاركين والمساهمين في التنمية العالمية والمستفيدين منها. ويجب ألا تتاح التنمية لأحد البلدان

أو لعدد قليل منها دون الأخرى. وقد تختلف البلدان في قدراتها في مجال التنمية ونجاحها فيها، ولكنها تحمل جميعاً مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة وتسعى إلى بلوغ أهداف مشتركة. ومن المهم تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وزيادة تمثيل البلدان النامية وإعلاء صوتها وإعطاء جميع البلدان الحق في المشاركة في وضع القواعد الدولية على قدم المساواة.

ونحن بحاجة إلى ضمان التنمية المفتوحة من أجل تحقيق منافعها للأطراف كافة. ومع تنامي العولمة الاقتصادية بصورة مستمرة، ينبغي لجميع البلدان أن تستفيد إلى أقصى حد من فرص التنمية وأن تسمح لعوامل الإنتاج بالتدفق بحرية وسهولة أكبر عبر العالم. ومن المهم للبلدان كافة أن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال اقتصاد مفتوح وتقاسم فوائده من خلال التشاور والتعاون. وينبغي أن يحترم كل منا الخيارات الإنمائية للآخر، وأن نتبادل الخبرات ونتأكد من أن مساراتنا المختلفة تتلاقى عند النجاح، مما يمكن شعوبنا من جني الثمار الوفيرة للتنمية.

ونحن بحاجة إلى تعزيز التنمية الشاملة، وجعل أسس التنمية أكثر صلابة. فالتنمية في نهاية المطاف ستخدم الشعب. وفي حين نسعى جاهدين إلى القضاء على الفقر وتحسين معيشة الناس، يجب علينا أولاً دعم الإنصاف والعدالة الاجتماعية بهدف كفالة حصول كل فرد على فرص التنمية وفوائدها. ويجب بذل جهد لتنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التعايش المتناغم بين البشر والمجتمع وبين البشر والطبيعة. ونحن بحاجة إلى التنمية القائمة على الابتكار من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات التنمية؛ وقد وفر الابتكار قوى محركة حيوية للتنمية. ولا يمكن حل المشاكل التي تنشأ في عملية التنمية إلا من خلال التنمية. وينبغي لجميع البلدان أن تبحث من خلال الإصلاح والابتكار عن السبل الكفيلة بتحسين إمكاناتها الإنمائية وبناء محركات نمو أقوى وزيادة ميزتها التنافسية.

إن النواتج المتوخاة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحمل في طياتها التزامنا رسميا بوضع معايير عالية. وكثيراً ما يقال إن قيمة أي خطة تكمن في تنفيذها. ولذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده الجماعية من أجل التنفيذ المشترك لهذه الخطة والسعي لتحقيق تعاون مفيد للجميع.

أولاً، دعونا نبنِ القدرات الإنمائية. فالتنمية، في التحليل النهائي، هي وظيفة فرادى البلدان. وكما نقول نحن الصينيين: ينبغي للمرء تناول الطعام تبعاً لحجم معدته وارتداء ثياب حسب مقاس جسمه. ولذلك، فمن الضروري لكل بلد صياغة استراتيجية إنمائية مفصّلة حسب موارده وظروفه الوطنية. ومن واجب المجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات وتقديم الدعم والمساعدة لها المكيفين حسب احتياجاتها الفعلية.

ثانياً، فلنحسّن البيئة الدولية من أجل التنمية. فالسلام والتنمية متلازمان. وينبغي أن تعمل البلدان معاً من أجل صون السلام الدولي وتعزيز التنمية بالسلام وتأمين السلام من خلال التنمية. وثمة حاجة إلى وجود بيئة مؤسسية خارجية سليمة لاستدامة التنمية. وبالتالي، يتعين على المؤسسات المالية الدولية زيادة الإصلاح الإداري فيها وينبغي للوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف زيادة إمداداتها من الموارد الإنمائية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالشراكات الإنمائية، ينبغي أن تحترم البلدان التزاماتها وتفي بتعهداتها في أوانها. وينبغي للمجتمع الدولي، فيما يحافظ على الشراكات بين الشمال والجنوب بوصفها الشكل الرئيسي للتعاون، أن يعمل لتعميق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف وينبغي أن يشجع القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى على الاضطلاع بدور أكبر في الشراكات.

رابعاً، بهدف تعزيز آليات التنسيق من أجل التنمية، فإن على البلدان زيادة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لتفادي

الآثار السلبية غير المباشرة، حيثما كان ذلك ممكناً. وينبغي للمنظمات الإقليمية التعجيل بعملية التكامل وبناء قدرتها التنافسية الشاملة بالاستكمال المتبادل للمزايا الأقاليمية. وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها القيادي.

خلال فترة الـ ٣٠ عاماً تقريباً التي انقضت منذ أن شرعت الصين في الإصلاح والانفتاح، اتبعت مساراً تنموياً يتسم بخصائص صينية متميزة، والذي اختير في ضوء الظروف الوطنية للصين. وبانتشال ٤٣٩ مليون شخص من براثن الفقر وتحقيق تقدم كبير في مجالات التعليم والصحة ورعاية المرأة، تكون الصين قد حققت الأهداف الإنمائية للألفية. و لم تقتصر التنمية فيها على تحسين رفاه الشعب الصيني البالغ عدده أكثر من ١,٣ بليون نسمة، بل أنها أعطت زخماً قوياً لمسار التنمية العالمي. وعلى مدار أكثر من ٦٠ عاماً، تضطلع الصين بدور نشط في التعاون الإنمائي الدولي. وقد قدّمنا لـ ١٦٦ بلدا ومنظمة دولية مساعدة تساوي ما يقرب من ٤٠٠ بليون يوان وأرسلنا أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال تقديم المعونة، جاد ما يزيد على ٧٠٠ منهم بأرواحهم الغالية في أثناء تعزيزهم للتنمية في البلدان الأخرى.

وبالتطلع إلى المستقبل، ستواصل الصين اتباع النهج الصحيح من خلال تقديم العدالة على المصالح وستنضم إلى البلدان الأخرى في الجهود المتضافرة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن أن الصين ستنشئ صندوق مساعدة للتعاون بين بلدان الجنوب، مع تعهّد أولي بالتبرع بمبلغ ٢ بليون دولار دعماً للبلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستواصل زيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً، بهدف الوصول بمساهمتها الإجمالية إلى مبلغ ١٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠. وستُعفي الصين ديون بعض من أقل البلدان نمواً، بما فيها بلدان نامية غير ساحلية ودول جزرية صغيرة نامية، حصلت على قروض حكومية دولية معفاة من الفوائد و لم تسددها والتي يحين موعد سدادها بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

وستنشئ الصين أيضاً مركزا دوليا للمعرفة الإنمائية لتيسير الدراسات والمبادلات بين البلدان بشأن نظرية التنمية والممارسات التي تلائم الظروف الوطنية لكل منها. وستقترح الصين إجراء مناقشات بشأن إنشاء شبكة إنترنت عالمية للطاقة لتيسير الجهود الرامية إلى تلبية الطلب العالمي على الطاقة من خلال توفير بدائل نظيفة وخضراء. والصين أيضاً على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى للمضي قدماً في تنفيذ ”مبادرة مسار واحد وطريق واحد“ من أجل التبكير في بدء عمل المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد لمجموعة بريكس والإسهام في رفاه شعوب البلدان النامية ونموها الاقتصادي. تلتزم الصين رسميا بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وواجبنا الملزم هو العمل يداً واحدة والسعي الدؤوب لمواصلة إحراز تقدم في التنمية العالمية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية الصين الشعبية على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد شي جينبين، رئيس جمهورية الصين الشعبية، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطُحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى المنصة.

الرئيس سال (تكلم بالفرنسية): قبل خمسة عشر عاما، اجتمع قادة العالم هنا بطموح مشترك للعمل معا للتغلب على الفقر؛ ومكافحة الجوع، والمرض، والاستبعاد الاجتماعي؛ وتحسين التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وضمان تعزيز حماية البيئة. ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، تحدد الطريق

من أجل الحد من أوجه التفاوت داخل البلدان وفيما بينها، ومن أجل وقف الاستغلال غير الرشيد لموارد الكوكب. وهناك حلول عملية لهذه المسائل، والثمن الذي سندفعه مقابل ضمان مصيرنا المشترك ومستقبل الأجيال المقبلة في متناول أيدينا.

فخلال الأعوام الخمسة عشرة الماضية، بذلت جهود كبيرة تم تكريسها للتعليم، والصحة، وتحسين حالة المرأة، وتوفير فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة. ومع ذلك، ففي وقت التقييم هذا لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه في تلك المجالات، فضلا عن تحقيق أهداف أخرى. وفي العديد من البلدان، ما فتئ القضاء على الجوع، والحد من معدل وفيات الأمهات والأطفال، وفرص الحصول على الطاقة ومرافق الصرف الصحي، والحماية الفعالة للبيئة جميعها أهدافا لا يزال يتعين تحقيقها. وفي جميع أنحاء العالم، هناك ملايين من الرجال والنساء من جميع الأعمار لا يزالوا يعيشون في فقر مدقع. وفي تموز/يوليه في أديس أبابا، كشف المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عن القيود المفروضة علينا فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل دعم سياساتنا الإنمائية.

وفي غضون أسابيع قليلة في باريس، سيتيح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصة للعمل معا من أجل وقف الاحترار العالمي. ومستقبل كوكبنا – موطننا الوحيد – يرهن بذلك. ومرة أخرى، نحن نعلم جيدا ما يجب أن نفعله قبل فوات الأوان. وقد وضعت المعايير، لا سيما المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، ومبدأ ”تغريم الملوث“. فلنضمن أن يتم التقيد تماما بتلك الالتزامات في الدورة الحادية والعشرين للمؤتمر في باريس. وبهذه الطريقة، سنتمكن من الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل الصندوق الأخضر للمناخ، ودعم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ، والإسهام في نقل التكنولوجيات التي تلائم احتياجات البلدان المستهدفة.

إن موارد الصندوق الأخضر للمناخ ونقل التكنولوجيات المناسبة لا تندرج في إطار المساعدة؛ بل إنها تعويض عن فقدان القدرة على المنافسة في البلدان المؤهلة التي طلب إليها التخلي عن مصادر الطاقة الأقل تكلفة والأكثر تلويثا التي استخدمتها البلدان الغنية على مدى قرون من أجل ضمان تحقيق التنمية لديها، وذلك من أجل حماية بيئتنا المشتركة. تلك هي تكلفة تحقيق العالم الأفضل الذي نريده، على كوكب يتمتع بمقومات البقاء للأجيال الحالية والمقبلة. وبهذه التكلفة التي يجب تحملها من أجل الحفاظ على ظروف الحياة على كوكب الأرض، فقد حان الوقت لوضع حد للأنانية الوطنية والفردية، حتى لا تصل الأخطار التي تؤثر علينا بالفعل إلى درجة لا رجعة فيها.

كما تأمل السنغال في أن تعزز الأهداف الواردة في الخطة الجديدة من أجل التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) بصورة فعالة مكافحة التهرب الضريبي، والتدفقات المالية غير المشروعة، وغيرهما من الممارسات الأخرى غير القانونية؛ وتمويل الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها للتنمية الطويلة الأجل؛ والتعويض العادل عن عقود التعدين والنفط، مع احترام متطلبات الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وبصفتي رئيس اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أجدد الدعوة الأفريقية إلى تنفيذ مبادرة مجموعة السبعة بشأن تعزيز المساعدة المتعلقة بمفاوضات العقود المعقدة لدعم البلدان النامية في التفاوض على العقود المعقدة، ولا سيما في الصناعة الاستخراجية.

ويعد تحقيق النمو والتنمية والازدهار مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى. وللوفاء بذلك الالتزام في السنغال، قمنا بوضع خطة السنغال الناشئة لتحقيق التحول الهيكلي في اقتصادنا، والتنمية المستدامة الجماعية المشتركة، وتعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية. وتجسد خطة السنغال الناشئة رؤيتنا للتنمية التي تقوم على تعزيز الجهود الداخلية والشراكة والاستثمار.

وأعرب عن التهنئة للرئيسين المشاركين وأمنياتي لهما بالنجاح في إدارة أعمالنا. وأتمنى كل النجاح للقمة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطُحب السيد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى المنصة.

السيد كالا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنضم إلى هذا الجمع من قادة العالم لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالعملية الشاملة لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ونثني على الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على إدارتهما القديرة طوال العملية.

وهذا العام، نقف شاهدين على مرحلة تاريخية في التنمية. فخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تمثل القسم الذي نقسمه أمام أجيالنا المقبلة بأننا سنعمل معا لنترك لهم إرثا يتمثل في وجود عالم أكثر ازدهارا من خلال تحقيق التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، أود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. فقبل خمسة عشر عاما، تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية. وتحققت بعض الغايات وأحرز تقدم هام في جميع الأهداف. فعلى الصعيد العالمي، انخفضت نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف؛ وتفادينا حدوث ٣,٣ مليون حالة وفيات بسبب الملاريا؛ وتم توفير إمكانية الوصول لمصادر محسنة لمياه الشرب لحوالي ٢,٣ بليون شخص.

ولكن عدم المساواة في ما بين البلدان وداخلها، فضلا عن الفقر، ما فتئا يشكلان التحديين العالميين الرئيسيين. بالإضافة إلى ذلك، برزت تحديات عالمية جديدة أيضا، مثل عدم التكافؤ في مجال الطاقة، والفجوات القائمة في البنية التحتية، والاستهلاك غير المستدام، والقيود المفروضة على الإنتاج، وتغير المناخ. أمّا الصراعات المتزايدة، فهي تعمل أيضا على تراجع العديد من البلدان في تحقيق إنجازاتها الانمائية، وتفتيت المجتمعات المحلية، وتحويل الموارد الشحيحة بعيدا عن المشاريع الإنتاجية. لذلك، ما فتئت الخطة دون إنجاز. وبناء على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا وتعزيز تقاسم المسؤوليات، وفقا للقدرات الوطنية، كأساس متين للخطة الجديدة. وهنا، على البلدان المتقدمة النمو أن تكون القدوة كي تحتذي بها البلدان الأخرى.

ثانيا، أود أن أسلط الضوء على الجهود التي تبذلها إندونيسيا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. إن إندونيسيا قد تجاوزت الهدف المتمثل في خفض النسبة المئوية لسكانها الذين يعيشون في حالة فقر إلى النصف. وتسير إندونيسيا أيضا على المسار الصحيح للحد من انتشار نقص الوزن بين الأطفال، وتقليل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وبغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، عملت إندونيسيا للتو على إدراج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في تخطيطها الإنمائي الوطني. وفي هذا الصدد، عمدت إندونيسيا، في جملة أمور أخرى، إلى خفض الإنفاق العام على إعانات الوقود، وزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لبرامج التنمية الاجتماعية، كالبطاقة الصحية في إندونيسيا والبطاقة الذكية في إندونيسيا، بغية إعطاء الأسر الفقيرة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم بشكل أفضل.

ثالثا، أود أن أؤكد على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية. فالخطة تتطلب شراكة عالمية قوية وشاملة لدعم وسائل التنفيذ، مع مراعاة الظروف الوطنية وأولويات التنمية. ومن الأهمية بمكان الوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك

هدف المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة النمو، وخطة عمل أديس أبابا، حسبما اتُفق عليه في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وذلك على الرغم من النمو الاقتصادي العالمي الضعيف. وينبغي لآلية التمويل أن تقترن بتبادل المعارف، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، التي تواجه تحديات كثيرة، ليس أقلها الآثار الناجمة عن الاضطراب الاقتصادي العالمي الأخير.

والمساهمات التي تقدمها الجهات الفاعلة غير الحكومية ذات أهمية كبيرة أيضا. فالقطاع الخاص والمجتمع المدني يؤديان دورا هائلا في تهيئة فرص العمل وتمكين المجتمعات المحلية. لذلك، ينبغي تعزيز نطاق المسؤولية الاجتماعية والأنشطة الانسانية للشركات وتوسيعه. وينبغي لباب الهيكل السياسي أن يكون مفتوحا بما فيه الكفاية لاستيعاب دور الجهات الفاعلة غير الحكومية.

والتنمية لا يمكنها أن تتحقق في غياب السلام، داخل الدول أو في ما بينها. لذلك، إن منع نشوب الصراعات، وحل الصراعات، وكفالة إعادة الإعمار المناسب بعد انتهاء الصراعات من أجل كفالة تحقيق السلام المستدام، أمور ينبغي أن تحظى بالأولوية في الخطة العالمية.

واسمحوا لي أن أختم بالتأكيد للأعضاء على أن إندونيسيا مستعدة للعمل معا لكفالة ألاّ تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجرد أضغاث أحلام، وإنما حقيقة واقعة للجميع.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية إندونيسيا على بيانه.

اصطحب السيد محمد يوسف كالا، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): في بداية هذه الألفية الجديدة، تطلع قادة العالم إلى قطع التزام مشترك ببذل جهد عالمي أقوى في سبيل التغلب على الآفات المسببة للإحباط التي سلبت العديد من الناس في العالم فرصة العيش بكرامة وحرية. وقد بان هذا الطموح في الأهداف الإنمائية للألفية. أمّا الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة التي اعتمدناها أمس، فهي توحي على نحو مناسب بأمل كبير. إنها توفر معا إطارا للتنمية العالمية المتوازنة من خلال الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتشعر ساموا بالاعتزاز لأن تكون جزءا من هذا الحدث التاريخي، الذي يشكل طريقة مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء أممنا المتحدة. وإن ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠) تحدد مجموع أولوياتنا للتنمية المستدامة، وهي خطة شاملة بدأها ودفع بها وقادها أعضاء الأمم المتحدة.

إن أسرة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها لها ما يبررها للشعور بالرضا حيال القيادة القوية والالتزام الجماعي اللذين أسفرا عن وضع الصيغة النهائية لخطة التنمية الجديدة، وجعلا مؤتمر القمة هذا حقيقة واقعة. ويجب أن ينصب اهتمامنا الآن مباشرة على إقامة الشراكات اللازمة وتعبئة الموارد المطلوبة، إذا أريد تنفيذ خطة التنمية الجديدة بنجاح، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، ولدى اختتام المؤتمر الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي كان لبلدي ولمنطقتنا

في المحيط الهادئ شرف استضافته، شعرت بالأمل في أن مجتمع الأمم المتحدة لن يعامل أو يعتبر الوثيقة الختامية للمؤتمر وهي – إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية – كغاية في حد ذاتها. لذلك، أنا ممتن جدا للدول الجزرية الصغيرة النامية وجميع شركائها إزاء التأكيد على أن تكون تحديات وأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية الواردة في مسار ساموا جزءا من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك وسائل التنفيذ. وإدراج مسار ساموا في خطتنا الجديدة يكفل بأن نكون أوفياء تجاه دعوتنا إلى عدم ترك أي إنسان وراءنا.

ونرحب بإعادة التأكيد في خطة عمل أديس أبابا على الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها مجموعة من دول الأمم المتحدة المعترف بأنها ذات احتياجات خاصة وأوجه ضعف كامنة في سياق التنمية المستدامة، ليس باختيارها ولكن بسبب عوامل خارجة عن سيطرتها. واعترافا بهذه الخصوصيات، من الأهمية الحاسمة بمكان التذكير مرارا بأن الخطة، مع أنها شاملة، فهذا لا يعني أنها تمثل نهجا واحدا يناسب الجميع للتنفيذ والرصد والتقييم. فإدراك مختلف الحقائق والتحديات الوطنية، وقدرات ومستويات الدول الأعضاء والمجموعات المختلفة في مجال التنمية، سيكون أمرا هاما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية للجميع. ومن الواضح أن توافر البيانات والإحصاءات الدقيقة سيكون حيويا بالنسبة إلى رصدها وتقييمها على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

إن العمل يجري من خلال الأمم المتحدة للحصول على مؤشرات مفيدة وذات صلة. وأثناء عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ثبت أنه من الصعب جدا تطبيق الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشراتها على البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وأنه كان من الضروري إجراء الكثير من عمليات التكيّف المجدية والهامة لنا قبل المشاركة في تحقيق هذه الأهداف العالمية.

لذلك من الأهمية بمكان أن تراعي المؤشرات التي يجري وضعها وحقائق وخبرات الدول الجزرية الصغيرة مثل ساموا لكي تنطبق على حالاتنا.

وأشرت من قبل إلى المهمة التاريخية أمامنا جميعا. إن ساموا كانت ولا تزال من أشد المؤمنين بالقيمة الكامنة في إقامة الشراكات الحقيقية والقوية. ونعلم من مسيرتنا كدولة أنه بالجمع الصحيح بين مختلف أنواع الشراكات، يمكننا أن نجعل خطة التنمية وتنفيذها تحويليين حقا. وتشدد الخطة التي اعتمدناها على الحاجة إلى

> ”حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب“ (القرار ١/٧٠ الفقرة التاسعة من الديباجة).

إن اعتماد أهداف التنمية المستدامة الجديدة حسن التوقيت بالنسبة لساموا. ومن المقرر أن نطلق سياستنا الاستراتيجية المتعلقة بتنمية ساموا على مدى السنوات الخمس القادمة عام ٢٠١٦. وهذا يعطينا الفرصة لإدماج مسار ساموا وأهداف التنمية المستدامة في التوجه الاستراتيجي الجديد لتنمية بلدنا.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة على بيانه.

> اصطحب دولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلى به رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا.

اصطحب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا إلى المنصة.

السيد روت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): قال أحد الأمناء العامين السابقين ذات مرة، ”لا تنظر قط إلى أسفل لتختبر الأرض قبل أن تقوم بخطوتك التالية؛ فلن يجد الطريق الصحيح إلا من يُبقي عينه مثبتة على الأفق البعيد“. هذه الكلمات الحكيمة لداغ همرشولد لم تكن أكثر ملاءمة من أي وقت مضى مما هي عليه اليوم.

قبل خمسة عشر عاما، ثبت المجتمع الدولي أنظاره على الأفق. وأظهرت الأهداف الإنمائية للألفية مستوى غير مسبوق من الطموح. فهل كانت الأهداف قابلة للتحقيق حقا؟ نعرف الآن الإجابة. كانت الأهداف الإنمائية للألفية نجاحا كبيرا، بالرغم من وجود خلافات إقليمية رئيسية، فلم يتم التوصل لكل هدف بشكل محدد على النحو المنشود.

إذن، ماذا حقق العالم على مدى السنوات ال ١٥ الماضية؟ لقد انخفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف؛ وانخفضت معدلات وفيات الأمومة إلى النص؛ وتراجع معدل وفيات الأطفال بمقدار النصف تقريبا؛ ويحصل الآن ٩٠ في المائة من الأطفال في البلدان النامية على التعليم الابتدائي و ٢,٣ بليون نسمة يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة. ولكن في الجمعية العامة، وعشية اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠، فإن نجاح الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يعطينا الثقة لنخطو الخطوة القادمة إلى الأمام.

لقد علمتنا الأهداف الإنمائية للألفية دروسا كثيرة، واليوم أود أن أذكر ثلاثة منها. أولا، بالعمل معا يمكننا أن نحدث تغييرا. ثانيا، الغايات مثل القضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ومنح الفقراء رعاية صحية ومرافق صحية أفضل يجب أن تتزامن مع مشاركة العديد من أصحاب المصلحة والمبادئ الاقتصادية السليمة والتنمية المستدامة. ثالثا، يجب أن يكون لدينا المزيد من مشاركة القطاع الخاص في التمويل الطويل الأجل وفي الشراكات بين القطاعين العام والخاص وفي المشاريع على أرض الواقع.

في العام الماضي، وقع أكثر من ٦٠ من الشركاء على ميثاق ما بعد عام ٢٠١٥ وهي مبادرة تجمع بين الشركات الهولندية والجامعات والمنظمات الأخرى الملتزمة بالخطة التي نناقشها هنا في مؤتمر القمة.

إذن، كيف تبدو مشاركة القطاع الخاص في الواقع العملي؟ يمكن أن تبدو مثل الطموح الذي صاغته هينيكين لمصانعها للجعة في أفريقيا والشرق الأوسط لتوفير ٦٠ في المائة من جميع العناصر المكونة لها محلياً. وهولندا تدعم هذا الجهد عن طريق توفير التدريب للمزارعين. وفي بوروندي، مكنت هذه الشراكة بالفعل ١٨ ٠٠٠ من المزارعين لتوفير دخل ثابت بتقديم مصانه الجعة الهولندية الشهيرة عالميا. ويمكن أيضا أن تكون مثل صندوق التأمين الصحي، وهي مبادرة بين القطاعين العام والخاص بدعم من بعض أكبر شركات التأمين الهولندية. في عام ٢٠١٤ وحده، قدم الصندوق التأمين الصحي والزراعي لـ ٤٦٠ ٠٠٠ شخص في بلدان جنوب الصحراء، ٦٠ في المائة منهم من النساء.

ولكنه يمكن أن يكون مثل مبادرة أمستردام لمكافحة سوء التغذية التي أطلقت في عام ٢٠٠٩. تضم المبادرة العديد من الشركاء: المنظمات الحكومية وغير الحكومية الهولندية؛ الشركات المتعددة الجنسيات في الأغذية والمواد الكيميائية،

مثل يونيليفر و DSM و AkzoNobel؛ ومؤسسات المعارف الزراعية مثل جامعة واغنغن ومركز البحوث. وتوفر حافظة مشاريع المبادرة الآن لـ ٢٦ مليون شخص إمكانية أفضل للحصول على الأطعمة المغذية.

وفي إطار أهداف التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، تعرب العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة عن الرغبة المتزايدة لزيادة فعالية شراكات القطاعين العام والخاص. وهم يرون أن ”الاستدامة“ في أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصا للاستثمار والابتكار. ويتعين على الحكومات والأمم المتحدة التأكد من أن الأطر القانونية والاقتصادية تعمل على نحو جيد. وبالقيام بذلك، إنني على ثقة من أننا يمكن أن نطلق المزيد من التجارة والاستثمار في البلدان الفقيرة ونقل الأمر من المشاريع الخيرية إلى المشاريع المربحة في السنوات القادمة.

إن التزامنا بالعمل معا على تعزيز التنمية في إطار الأمم المتحدة هو أحد الأسباب الرئيسية وراء سعي مملكة هولندا إلى الحصول على مقعد في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨. إن مملكة هولندا ملتزمة التزاما كاملا بالمضي قدما إلى الأمام.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا على بيانه.

اصطحب السيد مارك روت، رئيس الوزراء والوزير المكلف بالشؤون العامة في مملكة هولندا من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسن (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة ليسوتو.

اصطحب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، إلى المنصة.

السيد موسيسيلي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): في بداية الألفية الجديدة، اجتمعنا في هذه القاعة للجمعية لاعتماد الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية. ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأنا خطة لإنهاء الفقر المدقع وقدمنا بالفعل أملا جديدا إلى أكثر الناس فقرا في العالم أن رفاههم سيتحسن بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٥.

وإذ نأسف لفشلنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، يتعين علينا أن نقر بأنه في معظم البلدان سجل تقدم كبير في التعجيل بتنفيذ مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية مثل التعليم الابتدائي المجاني وتمكين المرأة. وفي هذا الصدد، فإن ليسوتو ليست استثناء.

وعلينا أن نُقِرَّ أيضاً بأنَّ العقبات التي واجهناها قد زوَّدتنا بخبرة تعلُّمية عظيمة، فيما نركِّز على سبيل المضيّ قدُماً.

وإذ نحتفل بنهاية دورة الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نفعل ذلك بشعور متجدد بالأمل لأننا نُبين بوضوح التزامنا الثابت بأداء العمل المتبقي من الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من خلال الوثيقة الختامية (القرار ١/٧٠) التي اعتمدناها للتوّ. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ توفر زخماً جديداً لاستراتيجياتنا المشتركة للتصدي للتحديات الرئيسية على الطريق نحو حياة أفضل للجميع.

إنَّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ترمز إلى خطة النمو للقرن الحادي والعشرين. إنها خطة عمل لإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان على نحو لا رجعة فيه ومن دون إغفال أحد. وهي تسعى إلى كفالة السلام والازدهار، وتضع الإنسان في الصدارة. وأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المتكاملة والمترابطة وغير القابلة للتجزئة هي أهداف الناس وتوضح نطاق هذه الخطة الجديدة وعالميتها وطموحها. وتكمن أهميتها في تأكيدها على التخلص من الفقر، بوصفه هدفاً رئيسياً للتنمية المستدامة المنشودة، التي تسعى إلى تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا ريب في أنَّ أهداف التنمية المستدامة أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية. لذا، فإن تحقيقها سيكون أكثر صعوبة. ومما يُثلج الصدرَ الإشارة إلى أنَّ وسائل التنفيذ الواردة في الوثيقة الختامية تطابق تلك الأهداف الطموحة بالتركيز على التمويل والتكنولوجيا وتنمية القدرات. ومن دواعي الاحتفال أيضاً أنَّ وسائل محددة قد صُمِّمت لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى هدف قائم بذاته يتعلق بوسائل التنفيذ.

إنَّ ليسوتو تتفق تماماً مع النداء الواضح إلى التخلي عن أسلوب ”العمل المعتاد“، وإلى تكثيف التعاون الدولي على جميع الجبهات. والخطة الجديدة تركِّز على زيادة بناء القدرات وتوفير معلومات وإحصاءات أفضل لقياس التنمية المستدامة. لذا، لن يفوتني تأكيد أهمية إنشاء نظام متابعة واستعراض فعال لدعم التنفيذ الفعلي لهذه الخطة الجديدة.

ختاماً، أودّ أن أؤكد ضرورة ترجمة الخطة الطموحة التي اعتمدناها للتوّ إلى خطط تنمية وطنية عملية ومستدامة. وعلاوة على ذلك، يتعيَّن علينا ضمان توفر القدرات المؤسسية والبشرية والمالية الكافية على المستوى الوطني لكي نستطيع تحقيق تلك الأهداف. وإننا بحاجة إلى إشراك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين بحيث يمكننا أن نصبح أول جيل يُنهي الفقر المدقع وآخر جيل يواجه تغير المناخ باعتباره تهديداً وجودياً.

إنَّ التنمية المستدامة يجب أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ويتعيَّن علينا توريث الأجيال المقبلة أساساً متيناً يمكنهم البناء عليه. ودون الالتزام السياسي الكامل لجميع قادة العالم، سيبقى تحقيق أهداف التنمية المستدامة سراباً بعيد المنال. وبلوغ هذه الأهداف ليس خياراً، بل حتمية زماننا. ونحن مَدينون للبشرية ببلوغها أيا كان الثمن.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو على بيانه.

اصطُحِب السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جمهورية آيسلندا.

اصطُحِب السيد سيغموندور دافيو غونلاوغسون، رئيس وزراء جمهورية آيسلندا، إلى المنصة.

السيد غونلاوغسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد كان حصاد هذا الخريف حصاداً مؤثراً حقاً. فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وخطة عمل أديس أبابا وحدهما يشكلان محصولاً وفيراً، وأنا متفائل بأننا سنرى نتيجة ممتازة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والحقيقة أن آيسلندا تعهدت مؤخراً بخفض انبعاث غازات الدفيئة بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

إنَّ خطة عام ٢٠٣٠ التي اعتمدناها في مؤتمر القمة هذا إنجاز رائع. وهي تشهد على قوة النظام المتعدد الأطراف. ولجميع الأهداف وزن متساوٍ، والنجاح في أحد المجالات يساعدنا على النجاح في المجالات الأخرى. ومن الواضح أنَّ إنهاء الفقر والجوع أمر أساسي ليستطيع بنو البشر تحقيق إمكاناتهم، وأنَّ تحسين البنى التحتية يسهم في تخفيف الفقر والجوع والعكس صحيح. وتشير الخطة بحقٍّ أيضاً إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بوصفها عاملا أساسيا لتحقيق تلك الأهداف. وفي النهاية، ليس لدينا سوى مصدرين للغذاء: المحيط والأرض. وعلينا أن نُدير كليهما بعناية ومسؤولية كبيرتين. واستخدام الموارد البحرية بطريقة مسؤولة مستندة إلى الأدلة العلمية يؤدي دوراً حيوياً في ضمان الأمن الغذائي والازدهار. ويجب علينا أيضاً أن نعالج بجدية تدهور الأرض والتربة، وأن نهدف على الأقل إلى إيجاد عالم يحقق التعادل في تدهور الأراضي. وستواصل آيسلندا المساهمة في الإدارة المستدامة لكل من المحيطات والأراضي في الوطن والخارج.

إنَّ غياب إمكانية الحصول على طاقة مستدامة ومعقولة التكلفة عامل رئيسي يسهم في الفقر. وأود هنا أن أحيِّي الأمين العام على مبادرته المعنْونة ”الطاقة المستدامة للجميع“، التي أعطت زخماً هاماً لإرساء أهداف وغايات قابلة للقياس في هذا المجال. وتهدف آيسلندا إلى أن تصبح اقتصاداً متعادل الأثر الكربوني. فكل طاقتنا الساكنة تقريباً تأتي من مصادر متجددة، وستواصل آيسلندا دعم عدد من البلدان النامية في الاستفادة من الطاقة الحرارية الأرضية بغية تحسين المستويات المعيشية ومناخنا في الوقت نفسه.

ومن خلال التجارب المأساوية لكثيرين يسعون إلى حياة أفضل أو يبحثون عن الأمان من الصراع، أصبحنا مدركين تماما في الأشهر الأخيرة للعلاقة بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ومن المهم أن تعالج الخطة تحديدا واقع الهجرة المتعدد الأبعاد والحاجة إلى التعاون الدولي لضمان أن تكون هذه الهجرة آمنة ومنظَّمة. ومن المهم أيضاً الاعتراف بالعبء الخاص الذي تتحمله المجتمعات المضيفة للاَّجئين.

إنَّ أهداف التنمية المستدامة تحدٍّ كبير وستقتضي التزام وطاقة جميع البلدان وجميع الشعوب. لذا، فإنَّ آيسلندا ممتنَّة امتناناً خاصاً لأننا تمكنا جميعاً من الاتفاق على نهج لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بغيةً تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا.

كذلك نعترف بالدور الذي يتعين على الرجال والفتيان القيام به في القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. وقد أثبتت فعاليتها إحدى الحملات التي تدعم هذه الفكرة، ألا وهي حملة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ”الرجل نصير المرأة“ والتي أفتخر بأن أقول أن الرجال الأيسلنديين دعموها بأعداد كبيرة. وأحض جميع الرجال والفتيان على الانضمام إلى المعركة.

في هذه القمة، نحن ملتزمون جماعيا بعدد من الإصلاحات من أجل النساء والفتيات لتحقيق المساواة بحلول عام ٢٠٣٠.

وستستمر أيسلندا بتقديم التمويل اللازم بشدة لقضية المساواة بين الجنسين. وقد وافق البرلمان الأيسلندي على زيادة كبيرة في تمويل قضايا المساواة لفترة الخمس سنوات المقبلة. وسوف يخصص ما لا يقل عن نصف هذا التمويل لدعم التدابير المتعلقة بالمساواة على الصعيد الدولي. يسرني أيضا أن خطتنا تتضمن إشارة إلى الوقاية من الاضطرابات العصبية وعلاجها. إن إحراز تقدم في هذا المجال يمكن أن يحسن حياة الملايين.

نحتفل اليوم بتحقيق إنجاز كبير، بيد أننا نعرف جميعا أن الاختبار أفضل برهان. إن التطبيق الفعّال للخطة سينطوي على تحدٍ. وسوف تنضم حكومة أيسلندا إلى الآخرين في التصدي لتلك التحديات على الصُعُد الوطنية، والإقليمية والعالمية. إن أيسلندا ملتزمة بالعمل. فلنصنع معا. التاريخ

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية أيسلندا على بيانه.

اصطُحب السيد سيغموندور دافيو غونلاوغسون، رئيس وزراء جمهورية أيسلندا من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة السويد.

اصطُحب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء مملكة السويد إلى المنصة.

السيد لوفين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لقد كنت طفلا بالتبني. وكان عمري ١٠ شهور عندما حضرت بالقطار إلى والدي الجُدد في الجزء الشمالي من السويد. كان من حُسن حظي أني نُقلت إلى مترل يظلله الحنان وترعرت في مجتمع لا يمنع فيه إرث الماضي المرء من الحصول على مستقبل جيد، وفي مجتمع يتحمل فيه الناس المسؤولية، ليس فقط تجاه أنفسهم، بل تجاه الآخرين.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تحمل في طياتها نفس ذلك الحس بالمسؤولية المشتركة. إنها مترسخة في الإيمان الثابت بأنه يُمكن القضاء على الفقر ويجب القضاء عليه، وأنه يُمكن وقف تغير المناخ ويجب وقفه، وأن المجتمعات المتساوية هي المجتمعات الأفضل، وهي الأساس لمستقبل أفضل لنا جميعا. لقد أصبح لدينا الآن خارطة طريق. إنها خارطة عالمية. وما من بلد يستطيع أن يتهرب من مسؤوليته، غير أن جهود الحكومات وحدها لن تكون كافية. فثمة حاجة إلى بذل الجهود على جميع الصُعد، وفي جميع القطاعات، ومن جانب جميع أصحاب المصالح. لهذا أطلقت السويد مبادرة مع تسعة من قيادات العالم في فريق دعم رفيع المستوى، وهي مبادرة مصممة لتعزيز الزخم من أجل تنفيذ الخطة.

إن المهمة التي تنتظرنا بوصفنا مجتمعا دوليا ليست صحيحة فقط من الناحية الأخلاقية بل إنها أيضا بارعة اقتصاديا، لأن المساواة والتنمية وجهان لعملة واحدة. فعندما نعزز المساواة بين الجنسين، تنطلق الموهبة والقوة من عقالهما. وعندما يزداد عدد النساء العاملات ينمو الناتج الإجمالي المحلي. وعندما يذهب الأولاد والبنات إلى المدارس، تنطلق المهارات. فلا يمكننا أن نتحمل بأن يظل نصف سكاننا متخلفين عن الركب. لذلك لا بد من إزالة جميع الحواجز القانونية، والاجتماعية والاقتصادية أمام تمكين النساء والفتيات.

عندما نعزز العمل الكريم للجميع، سوف تزداد المنافسة. يقول البعض أن هذا ينطوي على تناقض في المنطق. أما أنا فأقول أنها حالة يربح فيها الجميع. فهي حالة يربح فيها الموظفين، ويربح فيها أرباب الأعمال على السواء. وهو أيضا ربح لمجتمعاتنا. فمن خلال العمل الكريم الذي يحترم حقوق العمل الأساسية، بوسعنا زيادة الإنتاجية والنمو الشامل. وعندما نستنبط حلولا جديدة لتخفيض الانبعاثات، سنوقف تغير المناخ، وبقيامنا بذلك نستحدث وظائف جديدة. وما أرمي إليه هو أن تكون السويد من بين أوائل دول الرفاه الخالية من الوقود الأحفوري، وأريد للشركات السويدية أن تطور الابتكارات الذكية مناخيا التي يطالب بها العالم.

إن تعاوننا الإنمائي سوف يساعد على كسر الصلة بين التنمية والاعتماد على الوقود الأحفوري. وسوف نظل من المانحين الرئيسيين لصندوق المناخ الأخضر. وسنظل أوفياء للهدف المتمثل في تخصيص ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وما نحتاج إليه جميعا الآن هو التصميم، وعلينا أن نبدأ الوفاء بأهدافنا المشتركة. وبقيامنا بذلك، سوف نحصل على المزيد. نعود إلى الهدف الحقيقي للمجتمع، أي منح الفتيات والفتيان الأشياء البسيطة التي حصلت عليها ذات مرة، وبالتحديد، الفرصة العادلة، والمساواة في التعليم، والعمل الكريم، وحياة تنعم بالحرية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء السويد على بيانه.

اصطُحب السيد ستيفان لوفين، رئيس وزراء مملكة السويد من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء جورجيا.

اصطُحب السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا إلى المنصة.

السيد غاريباشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في هذه اللحظة التاريخية وفي الوقت الذي نُطلق فيه الخطة التحويلية المعنية بأهداف التنمية المستدامة. نشرع اليوم في رحلة طموحة تتطلب اتخاذ خطوات جريئة من جانبنا جميعا للتصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها عالمنا اليوم. إن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغايتها الـ ٦٩ المرتبطة بها والتي تم الاتفاق عليها وُضعت لكي نسترشد بها في هذه الرحلة المعقدة.

إن الانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ أمر في غاية الأهمية. في عام ٢٠٠٠، كانت الأهداف الإنمائية للألفية ثورية حقا في تهيئة موقف مشترك للتصدي للتحديات العالمية. وفي بلدي، أصبحت أداة لأصحاب المصالح الوطنيين للنقاش، وتحديد أولويات التنمية والدفاع عنها، بالتعاون مع المجتمع المدني وأصحاب المصالح الدوليين.

إن إطلاق أهداف التنمية المستدامة يعطي قوة دفع جديدة لتلك الجهود. وعلينا في هذه العملية أن نضمن أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) تحظى بأوسع قدر ممكن من الدعم والمشاركة العامين. وبينما نُقر بأهمية وإلحاحية جميع الأهداف الـ ١٧ المتفق عليها، أود أن أركز على بعض أهداف التنمية المستدامة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لجورجيا.

الهدف ٣، المعني بضمان حياة صحية في جميع الأعمار، من الأولويات الرئيسية لجورجيا. وأود أن أذكر بعض الخطوات التي نتخذها لتحقيق تلك الغاية. تُنفذ الحكومة بالتعاون مع الشركاء الدوليين برنامجا لم يسبق له مثيل للقضاء على التهاب الكبد الوبائي (ج). وتُجرى الاختبارات اللازمة للمرضى بهدف الكشف المبكر ورصد المعالجة، ويتلقون أحدث الأدوية لعلاج المرض.

إن زيادة التمويل الحكومي المقدم للرعاية الصحية للأمهات والأطفال وسهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة أمر حيوي في تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. لقد حققت جورجيا الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية بتخفيضها معدل الوفيات إلى ١٠ في المائة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي وانخفضت إلى ١٢ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ مولود حي.

يؤكد الهدف ٧ على أهمية كفالة حصول الجميع على الطاقة المستدامة والحديثة بتكلفة ميسورة وعلى نحو موثوق. وخلال العقد الماضي، شهد قطاع الكهرباء في جورجيا تغييرات رئيسية بهدف إيجاد قطاع طاقة منفتح وليبرالي ومجدٍ من الناحية التجارية يمكنه مقاومة تقلبات السوق. وبسبب الإصلاحات المكثفة التي نقوم بها، فإن قطاع الطاقة لدينا مصدرا للشبكة الكهربائية منذ عام ٢٠٠٧. إن موقع جورجيا الجغرافي الفريد يتيح العديد من الفرص لنقل الطاقة. وأود أن أسلط الضوء على الاتفاق المبرم مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمهد السبيل لأن تصبح جورجيا عضوا كامل العضوية في جماعة الطاقة.

ونعلق أهمية قصوى للهدف ٩ بشأن بناء الهياكل الأساسية القادرة على التكيف، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. إن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الزراعة والقطاعات الأخرى هو أحد أولوياتنا الرئيسية. وقد نفذنا مشاريع ترمي إلى إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، وتحسين استخدام الأراضي وكفاءة تجميعها، وتعزيز إمكانية تصدير المنتجات الزراعية.

أن الهدف ١٦ المتعلق بتشجيع قيام مجتمعات مسالمة جامعة من أجل التنمية المستدامة والوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، هو أحد الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، لأن التقدم في جميع المجالات يتوقف على الإدارة الفعالة. والشفافية والحصول على المعلومات العامة والنزاهة في المؤسسات العامة، هي أهم المبادئ اللازمة لحكومتنا من أجل العمل بفعالية. ونقوم في جورجيا بتوطيد التشريعات لاستحداث معايير جديدة حول حرية المعلومات استنادا إلى مبدأ الانفتاح.

وبطبيعة الحال، يجب أن تطبق هذه الأهداف أيضا على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع. وبوجود منطقتين من المناطق الجورجية تحت الاحتلال الأجنبي، ومجموعة كبيرة من السكان المشردين قسرا، فإننا نعلم جيدا مدى الحاجة الملحّة إلى تلبية احتياجاتهم.

والتنمية المستدامة هي الطريق إلى المستقبل الذي نريد للجميع. وهي توفر إطارا للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والإشراف بيئي والإدارة المتينة. إن تحقيق عالم كهذا هو أمر ممكن، ولكن فقط إذا عملنا معا. هو ليس مجرد حتمية أخلاقية؛ إنه الأمر الصحيح والقرار الذكي. فعالمنا الذي يتسم بالعولمة لن يكون ناجعا إذا ما استبعد الملايين. وستواصل جورجيا العمل جنبا إلى جنب مع شركائها من أجل تحقيق ذلك من خلال إطار شامل وطموح للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس المشارك راسموسين (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جورجيا على بيانه.

اصطحب السيد إيراكلي غاريباشفيلي، رئيس وزراء جورجيا، من المنصة.

الرئيس المشارك راسموسين (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

اصطحب السيد ساموديتش أكا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء كمبوديا، إلى المنصة.

السيد هون سين (كمبوديا) (تكلم بلغة الخمير؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): اليوم، يشرفني عظيم الشرف أن أحضر مؤتمر قمة الأمم المتحدة من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نحن فتح فصلا جديدا في تاريخ البشرية ”، يتميز بتعزيز التعاون الإنمائي العالمي.

إن موضوع مؤتمر القمة هذا ”إحداث تحوّل في العالم: تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، يبرز التعهدات والمسؤوليات المشتركة على الصعيد العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الخمس عشرة القادمة بناء على الإنجازات التي تحققت في الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدناها بصورة مشتركة قبل ١٥ عاما.

ومن هذا المنطلق، يسرني أن أبلغ الاجتماع أنه على مدى العقدين الماضيين، شهدت كمبوديا تغييرا هائلا، ولا سيما في تأمين السلام الكامل وتحقيق الاستقرار السياسي المتين وتحسين الأمن العام، مع نمو اقتصادي عال بلغ متوسطه ٧,٧ في المائة في السنة. وانخفض معدل الفقر بشكل كبير من ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٣، مما كفل تحقيق كمبوديا للأهداف الإنمائية للألفية في مجال الحد من الفقر وغيره من القطاعات الاجتماعية قبل حلول عام ٢٠١٥. ومن المتوقع تحقيق الأهداف المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

وتنتقل كمبوديا الآن إلى المرحلة التالية من تنميتها لتصبح أحد بلدا متوسط الدخل بحلول عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، تعتبر حكومة كمبوديا الملكية أن أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، التي تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للحالة في كمبوديا، ولا سيما في الاستفادة من الإنجازات التي تحققت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. ولكنها أكثر أهمية في دعم المرحلة انتقالية في كمبوديا لتصبح بلدا متوسط الدخل، ولا سيما أثناء المراحل المبكرة من عملية الانتقال هذه. ومع ذلك، ستدمج كمبوديا إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة بوصفها هدفا إضافيا من أهداف التنمية المستدامة كي يعكس تماما الحالة الراهنة والاحتياجات على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة، تؤيد الحكومة الملكية لكمبوديا تأييدا تاما خطة عمل أديس أبابا، التي تركز على تعبئة الموارد المحلية لتلبية الاحتياجات الإنمائية. ومع ذلك، تود كمبوديا أن تطلب تقديم المزيد من الدعم للبلدان الأقل نموا التي تنتقل بنجاح إلى المرحلة التالية للتنمية حتى تتمكن من الوقوف على أقدامها والمنافسة على الصعيد الدولي. وينبغي أن يتخذ هذا الدعم الإضافي شكل المساعدة الإنمائية الرسمية إما من خلال المنح و/أو القروض الميسرة لمعالجة الاحتياجات الأساسية مثل الموارد البشرية والتنمية المؤسسية والثغرات في الهياكل الأساسية.

إن تحقيق توافق في الآراء بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو إنجاز كبير لقادة العالم. بيد أن ضمان نجاح تلك الخطة كما هو مقرر لا يزال يشكل تحديا كبيرا لنا جميعا. ولهذا السبب، أعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن نعقد العزم على معالجة المسائل الرئيسية بصورة مشتركة على النحو التالي.

أولا، يجب علينا ضمان وفاء المانحين بالتزاماتهم لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، ومن ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز السياسات التجارية وتيسير التجارة، بما في ذلك توفير معاملة تفضيلية للبلدان النامية، بما يتوافق مع نهج تقاسم فوائد العولمة بشكل منصف وفعال.

ثالثا، يجب علينا مواصلة تعزيز الاستقرار، وتعزيز تنويع القطاع المالي، وتشجيع الابتكار وتعزيز دور ودينامية القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا، نحتاج إلى تعزيز الملكية القطرية من خلال بناء الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة في التنمية، بمن في ذلك الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف والقطاع الخاص، والجهات الأخرى المعنية بالتنمية.

خامسا، يجب علينا ضمان اتساق السياسات مع الشفافية والمساءلة، ومواءمة سياسات الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، مع أولويات السياسة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، أعتقد أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستصبح أداة مهمة للمساعدة على أن تتقيد جميع البلدان بمسار التنمية المناسب، وضمان عيش الأجيال القادمة في مجتمع متناغم ومزدهر.

اصطحب السيد ساماديتش أكا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب السيد تيموثي إس. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس، إلى المنصة.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): إننا نحن الدول الأعضاء، على أعتاب فرصة رائعة أخرى لتحويل المشهد الإنساني على نحو يعيد تحديد المستقبل بالنسبة للكثير من شعوبنا. لذلك، يسرني أن أشارك في مؤتمر القمة التاريخي هذا لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومعها، الأهداف الإنمائية المستدامة.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ وضع الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ عاما. وعلى الرغم من ندرة النجاح الذي جرى تحقيقه، مما يثلج صدرنا معرفة أنه تم تخليص ملايين البشر من براثن الفقر. وتحسن وصول الملايين الآن للتعليم، وتضاءل انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المخيف.

وكما ألمح إلى ذلك كثيرون، فإن هذه لحظة هامة بالنسبة للأمم المتحدة. ومن المبهج أن نلاحظ أن الجمعية العامة، وإن كانت في عامها السبعين، يمكنها أن تقطع خطوات مفعمة بالحيوية والتفاؤل صوب المستقبل. ونحن نبدأ مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية المستدامة، لنفكر في لحظة في بداية الفترة التي تشرف الآن على الانتهاء. وبالنسبة لمعظمنا، كانت عملية الأهداف الإنمائية للألفية حدا فاصلا، وفترة غير مسبوقة من حيث النطاق أو الوعود، والتي يسرني أن أقول، بأنها حققت الكثير من الغايات، ولكنها، للأسف، لم تحقق غايات أخرى.

مع البدء في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، تلتزم حكومة وحدة الفريق الجديدة في سانت كيتس ونيفيس بالعمل على الصعيد الدولي لإحداث تغييرات في البرامج والسياسات، تعود بالفائدة على جميع شعوبنا. ونحن نؤيد تماما الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة هذا، ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ (القرار ١/٧٠)، وسوف نواصل التركيز على تحقيق الأهداف والغايات.

إن السعي إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمثل عملية مهمة بالنسبة لنا، لأنه لدينا ببساطة في سانت كيتس ونيفيس حكومة تركز على الشعب. إنها حكومة تركز على تحقيق التنمية المستدامة لجميع أبناء شعبا، وتعمل من أجل ذلك. إننا نواصل زيادة فرص حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة، ورفع مستوى وصرامة وملاءمة التعليمين الابتدائي والثانوي، وهما إلزاميان لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ و ١٦ عاما. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نقوم بتعديل قوانيننا لجذب الاستثمارات المناسبة في المجالات ذات الأولوية، لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويعه، مما سيوفر لشبابنا فرصا أفضل للحصول على عمل لائق يمكن الاعتماد عليه. ونحن مصممون على الحفاظ على كرامة وحقوق الإنسان لشعبنا. وسندافع عن سياسات الحكم الرشيد، والشفافية والعدالة الاجتماعية والإنصاف، والأمن والرخاء للجميع.

إن حكومتنا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تجسد ببساطة، فلسفيا التطلعات الحقيقية لشعبنا. ونرحب بخطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ونحن سعداء بإعطاء الأولوية لتلك الأهداف خلال مؤتمر القمة هذا.

يجب أن أقول بأنه بالنسبة لنا كدولة جزرية صغيرة معرضة بشدة للخطر، تعد عناصر مثل الهدف ١٣، بشأن تغير المناخ، والهدف ١٤، بشأن المحيطات والبحار، أهدافا مرضية بالنسبة لنا بشكل خاص. ويشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا لجزرنا. وواقعنا هو أن سواحلنا تتدهور. وشواطؤنا البكر، الضرورية لصناعة السياحة لدينا، وبالتالي لبقائنا الاقتصادي، تختفي ببطء، عاما بعد عام. وفترات الجفاف الآن أكثر طولا، وشديدة ومتكررة. لقد عانينا هذا العام على سبيل المثال، نحن في سانت كيتس ونيفيس من أطول فترات الجفاف وأقساها. وكانت النتيجة تقنين استخدام المياه للمستهلكين.

إننا نشهد تدمير الكوارث الطبيعية لسبل عيشنا، وارتفاع مستوى سطح البحر. ولا نعرف من عام لآخر أي جزيرة ستتعرض للدمار، أو ترجع عقودا إلى الخلف من حيث تنميتها. لذلك، تعد محافل مثل مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مهمة للغاية بالنسبة لنا، نظرا لضرورة التأكد من اعتمادنا لاتفاق واقعي وشامل في باريس خلال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في وقت لاحق هذا العام. وتتطلب الاستجابة لتغير المناخ إسهامات من جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها. وينبغي أن يسمح لتايوان، بتكنولوجيتها المتطورة في مجال الطاقة المتجددة، بالمشاركة في الاجتماعات والآليات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة.

للأسف، أهملت محيطاتنا وبحارنا، ونتيجة لذلك، فهي تعاني من زيادة التلوث، وتدهور الشعاب المرجانية والإفراط في استغلالها. ومن المهم أن نلاحظ أن سانت كيتس ونيفيس، التي هي دولة جزرية صغيرة مع مساحة تبلغ ما يناهز ١٠٥ أميال مربع، لديها مجال بحري إقليمي يفوق ١٢٤٢٧ ميلا مربعا. وبالتالي، فإن مستقبلنا يكمن ليس فقط على الأرض ولكن الأهم من ذلك أنه يكمن في البحار أيضا. وسننتقل إلى ترسيم حدودنا مع جيراننا، حتى نتمكن من الاستفادة بشكل أفضل من هذه الحدود غير المستغلة، في إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز تنميتنا.

والمحيطات والبحار تؤثر على رفاهنا الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهي في غاية الأهمية لمستقبل أسباب معيشة الجزر والمجتمعات الساحلية. إن البحر مفتاح بقاء وطننا وأمننا الغذائي وإيجاد المزيد من فرص العمل الكريم، وربما كان موطنا لموارد غير مستغلة.

ونحن بوصفنا بلداً جزرياً صغيراً نامياً، ندرك العلاقة بين الطاقة المتجددة والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وبالتالي، نستثمر في الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية ونحن بصدد وضع برامج للاستفادة من أوجه التآزر على النحو الأمثل. إننا نريد النجاح والازدهار لشعبنا، ونعده بنصيب عادل للكل. ولذلك، ستواصل حكومتنا تهيئة الأطر التشريعية التي توطد ديمقراطيتنا ومؤسساتنا. وسنصمم المزيد من البرامج لتشجيع حياة وأساليب حياة صحية بقدر أكبر وللقضاء على الفقر وتجويد نوعية التعليم وضمان المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للجميع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من شراكاتنا الثنائية من أجل تنمية فعالة وشاملة للجميع والعمل الذي نقوم به محلياً، فإن أيا من بلداننا لا يمكنه القيام بذلك بمفرده. فنحن بحاجة إلى دعم حقيقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، ينبغي أن يُعطى التمويل الدولي للتنمية المستدامة أولوية عليا. ومن ثم، فإن تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي أمر ضروري. وينبغي النظر بجدية في المقترحات المقدمة من وزراء مالية دول الكومنولث، الذين شددوا مرارا على أهمية إيجاد استراتيجيات مبتكرة لمساعدة الدول الصغيرة النامية في الوصول إلى مصادر التمويل الدولية.

ويبرز خراب دومينيكا جراء العاصفة المدارية إريكا مدى ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنه لا يمكن أخذ التنمية باعتبارها أمرا مسلما به. كما إنه يثير نقطة مقنعة فحواها أنه ليس من الحكمة، في سياق ضعفنا، رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نموا على أساس نصيب الفرد من الدخل.

وأخيرا، فإننا تعلمنا دروساً قيمة خلال السنوات ال ١٥ الماضية. وقد لاحظنا أن النجاح يتطلب مواصلة الالتزام والدعم المؤسسي وتوفير التمويل الكافي والتنفيذ الفعال. ولدينا اليوم فرصة للبناء على المكاسب التي تحققت في عملية الأهداف الإنمائية للألفية. وستحدد كيفية تصرفنا ما إذا كانت الأجيال القادمة ستنظر إلى هذه السنة السبعين باعتبارها تحولا حقيقيا أم مجرد فرصة ضائعة أخرى.

لقد أثبتت الأمم المتحدة همتها في الماضي وبإمكانها أن ترتفع مرة أخرى إلى مستوى التحدي. وأنا متفائل بذلك. ولدى العالم ما يدعو إلى التفاؤل. وتدعم سانت كيتس ونيفس هذه العملية وهذه الأهداف والمثل العليا لأممنا المتحدة. ولذلك، سنقوم بدور نشط في بناء مستقبل مستدام للجميع.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفس على بيانه.

اصطحب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفس، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية، إلى المنصة.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إن مؤتمر القمة هذا الذي اتخذنا فيه القرار (١/٧٠) المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، هو مؤتمر ملهم. فعالمنا يحتاج بالفعل إلى تحويل. وتشكل الأهداف المدرجة في جدول الأعمال أرضية كافية لأي استراتيجية تنمية مستدامة متماسكة على الصعيد الوطني.

ولكن المصاعب التي تواجه بلداننا تكمن في التنفيذ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع وحماية البيئة. وتمثل هذه الأركان الثلاثة عوامل فاصلة بنفس القدر ما دامت تثري بعضها بعضا من أجل ترسيخ الاستدامة.

إن التحديات كثيرة. وفي حالة لبنان، فإن المسائل الإنسانية الناجمة عن أزمة اللاجئين السوريين هي التي تشكل أحد أكبر التحديات في مواجهة التنمية. ويتحمل لبنان – البالغ تعداده أربعة ملايين نسمة ووهو أصغر بلد في المنطقة – وطأة التشريد القسري الجماعي لمواطني سورية. إن بلدي اليوم يستضيف أكثر من ١,٢ مليون سوري مسجل، وهذا يمثل ثلث سكانه تقريباً. وقد كان لهذا الأمر أثر مدمر على التنمية والنشاط الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والبيئة حيث أنه يحمل مؤسساتنا الوطنية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي والأمن فوق طاقتها.

وقد أدى إلى تراجع التنمية بل إنه يهدد بعكس اتجاهها وهو يشكل عبئا ثقيلا على اقتصادنا حيث كلفنا حوالي ثلث الناتج المحلي الاجمالي. والاستجابة الدولية غير كافية لمواجهة أزمة بهذا الحجم ولهذه المدة. ويجري تركيز الموارد المحدودة على تمويل الأنشطة الإنسانية بينما هناك حاجة إلى مساعدات إنمائية وتقاسم الأعباء على صعيد التمويل وإعادة التوطين. إن أزمة اللاجئين التي تواجه أوروبا اليوم هي نتيجة مباشرة لتلك الاستجابة غير الكافية.

وفي هذا الصدد، نرحب باعتراف خطة عام ٢٠٣٠ بالتشريد القسري للسكان نتيجة تصاعد الصراع والتطرف العنيف والإرهاب وبالإقرار بالحاجة إلى تعزيز قدرة المجتمعات المستضيفة على التحمل، لا سيما في البلدان النامية. وينبغي أن يتم ذلك بإجراء تقييم منهجي لتكاليف استضافة اللاجئين بطريقة يمكن معها التنبؤ باحتياجات التمويل الطويل الأجل على نحو موثوق به وتنفيذ ترتيبات إعادة توطين عادلة استنادا إلى مبادئ تقاسم الأعباء.

وتتجلى القدرة على التحمُّل في لبنان أساساً في جهود القطاع الخاص؛ ويتمثل عنصر رئيسي في هذه الإمكانيات في مغتربي لبنان عن طريق تحويلاتهم المالية. وفي هذا الصدد، من الضروري استعراض القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية. فهي تسفر عن زيادة غير متناسبة في تكاليف التحويل، وبالتالي تؤدي إلى معاقبة المتلقين للتحويلات وتترك آثاراً سلبية مباشرة على الاستهلاك والتعليم المدرسي، وهما المجالان اللذان تُوجه إليهما هذه التحويلات في الأساس.

وعلى هذا، فإن هذه القيود تؤثر على العناصر الحيوية للتنمية والاستقرار لأن الاستهلاك مكون رئيسي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية وللتعليم. وهو أمر أساسي في هذه العملية، حيث أنه يشكل أيضا متراسا ضد التطرف وعاملا للاعتدال.

ونحن نستثمر استثماراً كبيراً في تعليم أطفالنا لنراهم يغادرون البلد عند بلوغهم سن العمل. وهذا يؤثر بصورة خطيرة على إنتاجيتنا؛ وأضمن سبيل لمواجهة هذا الاتجاه هو التنمية المستدامة والمتوازنة.

وفي الواقع، لا بد من تجنب أخطاء التحيز لدعائم التنمية، لأن تعزيز النمو الشامل للجميع لا يتأتى إلا من خلال تلافي نشوء جيوب التخلف، حتى داخل المراكز الحضرية، التي يمكن أن تنتشر فيها أيديولوجيات التعصب بكل أنواعها. واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون ووصول الجميع إلى العدالة، كل هذه عناصر تدعم التنمية. وبالتالي، فإن الإصلاحات في تلك المجالات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. فالتنمية تغذي تلك العناصر التي بدونها قد يتعثر النمو، ولا يمكن لمجتمع أن ينعم بالاستقرار والأمن والعدل والإنصاف بدونها.

وفيما يتعلق بالمساعدة الدولية، وهي عامل أساسي في حفز التنمية في البلدان الأقل تقدماً، لا بد من إعادة النظر في مفهوم البلدان المتوسطة الدخل، لأن ذلك التصنيف قد يشكل عقاباً للكثير من الدول التي تفقد وصولها إلى المساعدات وهي قد تكون أكثر حاجة إليها من دول أخرى لم تصنف كذلك. وعليه، ينبغي إعادة النظر في نهج المساعدات العالمية لكي يأخذ الخصوصيات في الحسبان، وأهم من ذلك، ينبغي أن يشمل إسهامات مستهدفة لدعم التنمية وضمان استدامتها. ولعل تعزيز الشراكات العالمية أحد أهم تلك الأهداف. وقد آن الأوان لكي تدرك المجتمعات الأكثر تقدماً أنها بمساعدة البلدان الأقل نمواً عن طريق نقل المعرفة والتكنولوجيا، فهي تساعد نفسها أيضاً.

إن احترام بيئتنا، والحد من التلوث، وتصحيح أضرار الماضي ينبغي أن تكون أهدافاً في حد ذاتها، وأن تكون معياراً للتقدم في تحقيق الاستدامة. فهي تساعد على رصد العملية بفعالية وعلى نحو شامل. ونحن نؤمن أيضاً بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ونتطلع إلى الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ، الذي سيعقد في باريس في وقت لاحق من العام الحالي.

ختاماً، نثني على الإقرار بأن التنمية حق لكل إنسان، لأنها أساس الرفاه. ولكن، لا بد أيضا من الاعتراف بالأهمية القصوى لوضع حد للنزاعات المسلحة والإرهاب والعنف الطائفي والكراهية، وذلك ضماناً للأمن والاستقرار والسلام، وهي الشروط الأساسية للتنمية والواجب الرئيسي للقيادات والحكومات في كل مكان.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية على بيانه.

اصطحب السيد تمام سلام، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

اصطحب السيد روي ماريا دي أراوجو، رئيس الوزراء في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، إلى المنصة.

السيد أراوجو (تيمور – ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): إن تاريخ هذه المؤسسة العظيمة على مدى ٧٠ عاماً قد شهد سعياً مشتركاً من أجل السلام والتنمية. وأمامنا اليوم فرصة تاريخية لبلوغ الهدف المتوخى من تلك الرحلة الشاقة. لقد اتفقنا على وسيلة موحدة لتحقيق أهدافنا المشتركة في نهاية المطاف، وهي إنهاء الفقر المدقع، ومكافحة عدم المساواة والظلم، ومعالجة آثار التغير المناخي. وبالأهداف الإنمائية المستدامة العالمية الجديدة، التي تضمنتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، يمكننا أن نحقق ذلك وما هو أكثر ونحن نرسم مساراً جديداً لكل البلدان والشعوب.

إن هذه القمة تمثل تتويجاً لجهدنا الجماعي من أجل وضع خطة طموحة جديدة للتنمية المستدامة. وما حققناه خلال العامين الماضيين جدير بالثناء. وأنا أحيي كل من عمل بلا كلل طوال العملية التي أدت بنا إلى هذه القاعة هذا الأسبوع، بمشاركة غير مسبوقة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب الشأن الآخرين. ولكن، لا نستطيع أن نهنئ أنفسنا لمجرد تحديد مجموعة جديدة من الأهداف والغايات. وسيجرى الحكم على نجاحنا أو فشلنا الفردي والجماعي على أساس مدى قدرتنا على مواصلة العمل معاً، كحكومات وطنية ومجتمع دولي، من أجل تنفيذ الخطة الجديدة.

وإذ نتخذ خطوة شجاعة على درب الاستدامة، تذكرنا الحالة الراهنة للعالم أنها ستكون رحلة صعبة، بل محفوفة بالمخاطر. وندرك تماما أيضاً أن جميع القضايا المبدئية لم تسوى بعد. والخطة التي أقرتها الجمعية للتو، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، توفر

لنا وسيلة لتجاوز خلافاتنا الأيديولوجية عن طريق التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير العملية التي يمكن أن نتقدم بها معاً. وتوفر تلك الخطة إطاراً للتعامل مع التحديات القائمة والتي تلوح في الأفق وحتى التحديات غير المتوقعة. وهي تنقلنا بعيداً عن نهج قوامه المعونة إلى نهج يقوم على التنمية. ولأول مرة، لدينا خطة عالمية تخاطب الشعوب كافة ويفترض أن تنفذها كل البلدان. وتقر تلك الخطة بأن التنمية طيف مستمر. فلا يمكن أن تتحقق بمجرد استنساخ ممارسات الآخرين، ويبين لنا التاريخ أن الحلول المفروضة قلما يصادفها النجاح. ولذلك، فإننا نرحب بكون الخطة الجديدة قائمة على التوجيه القُطري والمواءمة بين ما تعلمناه على الصعيد الدولي وسياقاتنا الوطنية والثقافية.

والطريقة المثلى لإعداد أنفسنا لتحقيق النجاح تتأتى من خلال ضمان أن تتوفر لمؤسساتنا القدرة على الاضطلاع بالمهام التي تكلف بها. فما من بلد، وحتى هياكلنا الدولية والإقليمية، بمنأى عن تحدي بناء القدرات المؤسسية. وبدون مؤسسات تفي بالغرض المتوخى وتتسم بالفعالية وتخضع للمساءلة، لن نتمكن من تحقيق الطفرة من تحديد الأهداف السامية إلى تقديم الخدمات وتهيئة البنية التحتية والبرامج التي تستحقها شعوبنا وتطالب بها.

وفي عصر التغيير السريع والعالم المضطرب على نحو متزايد، لم يعد بإمكاننا ببساطة أن نحدد الأهداف وننساها بعد ذلك. نحن بحاجة إلى إيجاد الوسائل لمواكبة الانتقال السريع للتكنولوجيا والأفكار، وتزايد تنقل الأشخاص وهروب رأس المال. ولا بد لنا من إنشاء نظم الحوكمة الملائمة وكفالة استدامتها. فهي تمكننا من توليد وإدارة الموارد الضرورية لمعالجة الفقر وعدم المساواة والعيش في وئام مع بيئتنا الطبيعية.

وحكوماتنا ستكون هي الحامي الأول للخطة، وتعبئة الإيرادات المحلية ستكون الوسيلة الرئيسية لتنفيذها. ولكننا لا نستطيع العمل بمعزل عن شركائنا الوطنيين والإقليميين والدوليين. وإذ نسعى إلى تحسين تحصيل الموارد المحلية وإدارتها، فإننا نعي أن تلك الجهود كثيراً ما تواجه العثرات نتيجة للتهرب الضريبي والفساد. وكما شرعنا في تعزيز المؤسسات الوطنية، يتعين علينا تحسين الحوكمة العالمية بشأن تلك القضايا وغيرها أيضاً.

ولا نزال مدركين أيضا لأهمية تحسين تقديم المساعدة الإنمائية الدولية، مع التركيز على القدرة على التنبؤ وزيادة استخدام النظم القطرية. وإن كنا جادين في القضاء على الفقر المدقع، فإنه لن يسعنا غض الطرف عن التزاماتنا الوطنية والدولية فيما يتعلق بتوفير الموارد كما ينبغي في تنفيذ خطة العمل هذه. ونتقاسم معا التزاما أخلاقيا بتحقيق التطلعات الواردة في الأهداف الجديدة التي طال انتظارها. وعلى الصعيد العالمي، فإن لدينا من الموارد والتكنولوجيا والدراية الفنية اللازمة. ولا سبيل لتسخير هذه العناصر إلا بالتزامنا بالمشاركة السياسية على نطاق واسع، فضلا عن استمرار ذلك على مدى فترة تنفيذ هذه الخطة. وأمامنا الآن خطة عمل شاملة، ويكمن المحك الآن في استعدادنا للعمل وتحويل طموحنا إلى واقع ملموس.

تفخر تيمور – ليشتي بمشاركتها في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة الهدف ١٦، وهي تتعهد اليوم بالوفاء بالتزاماتنا بتأييدها. ويسرني أن أعلن أن مجلس الوزراء في بلدنا قد أيد بالفعل الأهداف العالمية الجديدة، ما يمهد الطريق أمام تنفيذها في سياق خطتنا الإنمائية الاستراتيجية وعملياتنا المتعلقة بالميزنة الداخلية. وتتمثل رؤيتنا في الانتقال ببلدنا من فئة البلدان المنخفضة الدخل إلى الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل، وأن يتمتع السكان بالصحة والتعليم والسلامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولن يسعنا بلوغ تلك الأهداف إلا بمواصلة التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية لشعبنا، علاوة على توطيد السلام والاستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

وينبغي أن نواصل على ذلك الأساس الدفع بعجلة نمو اقتصادنا بهدف توفير مزيد من فرص العمل الكريم لشعبنا.

ويسعنا أيضا الاستثمار في البنية التحتية وتحسين خدماتنا الاجتماعية. ونعتزم أيضا التصدي لزيادة عدم المساواة. وبوسعنا أيضا أن نصبح مواطنين عالميين. وإذا ما تخطينا جميعا انتماءاتنا الوطنية وشرعنا في العمل معا من أجل المصلحة العامة، فسوف يتسنى لنا إلحاق الهزيمة بآفة تغير المناخ وحماية محيطاتنا، فضلا عن تحسين الحياة في كوكب الأرض.

وأحث جميع البلدان على مشاركتنا اليوم الإمساك بزمام خطة العمل هذه، ليس باعتمادها فحسب وإنما بمضاعفة الجهود والالتزامات نحو تنفيذها. ويقتضي تحقيق الأهداف التي وضعناها بصورة جماعية تجديد روح التعاون والتضامن الدوليين. ومن شأن التعلم والحوار المشتركين أن يوجهانا على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة من التحديات. وتفخر تيمور – ليشتي بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكننا معا إطلاق الفرص غير المتوخاة بعد. ويمكننا تحقيق عالم يسوده السلام والازدهار لكي يرثه أطفالنا. وليكن ذلك إرثنا هذا الأسبوع.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية على بيانه.

اصطحب السيد روي ماريا دي أرويو، رئيس وزراء جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به وزير الدولة ووزير الخارجية وشؤون الغينيين في الخارج.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): لقد اعتمدنا الأهداف الإنمائية للألفية قبل خمسة عشر عاما. وقد كانت تلك المهمة الجبارة استجابة إلى حاجتنا المطلقة إلى القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم. واقتضى ذلك أوجه التآزر بين العمل الوطني والسخاء الدولي الراميين إلى تعزيز وصول جميع الأشخاص على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية من أجل ضمان رفاههم.

ومن الصحيح بطبيعة الحال، أنه قد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في مجالات عديدة، الأمر الذي مكّن ما يربو على بليون شخص من الخروج من دائرة الفقر المدقع. وخفضت معدلات الأمية أيضا، في حين تحسنت إمدادات مياه الشرب والكهرباء وتوفير الخدمات الطبية. كما ازداد الوصول إلى المعارف التكنولوجية. لكن إلى جانب هذه الأسباب التي تدعو إلى الارتياح، لا تزال هناك تحديات على طريق تحقيق الرخاء للجميع.

وعليه، نرحب باعتماد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ التي تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ومن الواضح أن الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدت للتو، أكثر طموحا من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب الوفاء بها تعبئة الموارد الكافية. ويجب علينا الإمساك بزمام هذه العملية عن طريق برامج التنمية الوطنية على أساس المشاركة الشاملة لجميع شرائح المجتمع. وغني عن البيان أنه ينبغي أن تسترشد جهودنا بالتنسيق وآليات رصد تنفيذ الأهداف الـ ١٧ الواردة في خطة العمل الجديدة.

وفي ذلك السياق، تواصل غينيا العمل لكي تجعل من تمكين المرأة وإيجاد فرص العمل للشباب عاملا حافزا لتحقيق التنمية الوطنية. وقد اُستثمرت موارد كبيرة من الميزانية لتمكين المرأة من الوصول إلى الائتمانات البالغة الصغر ولتمكين الشباب من تلقي التدريب والحصول على فرص العمل اللائق. ويعتمد النجاح في تحقيق النمو المستدام على تطوير البنية التحتية والتصنيع والابتكار.

وبطبيعة الحال سنولي اهتماما أكبر للخدمات الصحية – التي ثبتت هشاشتها من خلال إدارة الأزمة الصحية الناشئة عن

فيروس إيبولا – بغرض تعزيز قدرتها على الاستجابة للأوبئة وتوفير التغطية الصحية للسكان.

إن التنمية المستدامة مرادفة لحماية البيئة تماما، وإننا لمصممون تماما على ضمان بقاء كوكبنا. وسوف يتأكد ذلك في باريس في كانون الأول/ديسمبر في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والذي سيجمع الدول معا للاتفاق على تدابير ملزمة لضمان مستقبل مشرق للأجيال المقبلة.

ومن الواضح أن السلام والأمن الدوليين شرطان أساسيان لتحقيق طموحاتنا. وسيكون كلاهما أكثر استدامة إذا ما كانت الغلبة لسيادة القانون المؤدية إلى الحكم الرشيد على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأود أن أوجه نداء قويا إلى المجتمع الدولي كي يواصل روح السخاء والتضامن، التي افتقرت إليها الأهداف الإنمائية للألفية ويجب إبداؤها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه كيلا يظل تهديد الفقر الماحق وكل ما يرتبط به جاثما على صدر مجتمعاتنا.

وقد تبين الطريق سلفا بالالتزام الثابت الذي أبداه الأمين العام السيد بان كي – مون وعمل الرؤساء المشاركين بدافع من التضحية والإيثار. ونعرب لهم جميعا عن خالص تقديرنا.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة

السيد فيسنتي (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أهنئ باسم حكومة جمهورية أنغولا، السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على دوره في صياغة القرار ١/٧٠المعنون ”تحويل عالمنا، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“.

ونرحب بجهود الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية في إعداد تلك الوثيقة. ونعرب أيضاً عن الامتنان للأمين العام بان كي – مون على جهوده في تحقيق هذا الهدف.

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يحمل رمزية ونقطة بداية للعملية الحكومية الدولية الحالية التي تسهم في القضاء على الفقر وإنشاء هياكل اجتماعية واقتصادية وبيئية تشمل الجميع بهدف تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. تطلّبت العملية الحكومية الدولية المتعلقة بإعداد البرنامج الجديد جهداً كبيراً للتوصل إلى وثيقة طموحة ومنظمة، على أساس رؤية مشتركة للمستقبل الذي نصبو إلى بنائه وخطة العمل التي تكمل الأهداف الإنمائية للألفية.

تعتقد أنغولا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي اعتمدت في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في القرار ١/٧٠، هي أداة سياساتية رئيسية تهدف إلى الحد من الفجوة القائمة بين البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء. وباعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أكدت الدول الأعضاء من جديد على الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر والجوع، وحماية وتعزيز جميع الحقوق، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة كافة بوصفها أولويات مطلقة.

وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على الإرادة السياسية لحكومة أنغولا لمواصلة جميع الجهود التي تسهم في زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار، ولا سيما مع الأخذ في الاعتبار حملة المساواة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠. وبالمثل، تسعى الخطة إلى المحافظة على تركة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لكي يتسنى توجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة نحو تحقيق الرخاء، على أساس احترام الكرامة الإنسانية، وحماية الكوكب ومبادئ المسؤولية المشتركة.

وفي ما يتعلق بالتمويل، نصرّ على اعتماد التزامات ملموسة لكي تكون أهداف التنمية المستدامة بمثابة حافز فعال

للسياسات والممارسات العامة الجيدة التي تحترم الحقيقة التي ينفرد بها كل بلد. ولهذا، تودّ أنغولا أن تكرر أنها ستنفذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتفسرها بما يتفق تماماً مع تشريعاتها الوطنية وأولوياتها التنموية، إضافة إلى القيم والمعتقدات العرقية والثقافية والدينية وقناعات المجتمع الأنغولي وبما يتماشى مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

وعلى الرغم من النجاح في صياغة الخطة، فمن المهم أن نلاحظ أنه ما زال هناك الكثير من العمل في المستقبل. وما زال عدة ملايين من الناس يعيشون في فقر مدقع أو في حالات النزاع، وأجبروا على الهجرة إلى جهات أخرى. ونشهد أيضاً التزايد اليومي في عدم المساواة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وتدهور بيئة كوكبنا.

وقد اتسمت المناقشات بشأن تمويل التنمية في سياق المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا في وقت سابق من هذا العام، بالانقسام بين الشمال والجنوب، والتعارض بين الجهات المانحة والمستفيدة من التعاون الدولي. ومع ذلك فقد كان من الممكن التوصل إلى إطار سياسي شامل لتمويل التنمية المستدامة؛ إلا أن الالتزامات المحددة للتنفيذ الفعال للخطة لا تزال تفتقر إلى تعريف محدد.

وستمكّن الشراكة العالمية بشأن الإيدز من إحراز تقدم كبير نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الاختلافات الجوهرية التي لا تزال قائمة، استطاع ١٩٣ بلداً التوصل إلى اتفاق طموح بشأن الخطة الجديدة التي تشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة.

وأودّ أن أختتم بالتشديد على أن الخطة الجديدة تنطوي على المسؤولية المشتركة عن بناء عالم أفضل من النواحي اقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. ولهذا السبب، فإن جمهورية أنغولا تدعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور محوري في القيادة العالمية في مجال السياسات الإنمائية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب السيد مانويل دومينغوس فيسنتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، من المنصة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان تدلي به معالي السيدة إنيدا دي ليون، وزيرة الإسكان والتخطيط الإقليمي والبيئة في أوروغواي.

السيدة دي ليون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): إننا نجتمع لمناسبة بالغة الأهمية، الذي وهي تتويج لثلاث سنوات من العمل الشاق الذي سيرشد البشرية حتى عام ٢٠٣٠ على طول مسار يؤدي إلى أهداف مشتركة. نحن نسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة مع التغلب، في المقام الأول، على آفتي الفقر والجوع. لقد اتفقنا على القيام بذلك، ومن ثم في نفس الوقت معالجة الحق في الحصول على نوعية جيدة من الحياة للأجيال المقبلة، وكفالة احترام الظروف التي تفرضها علينا الطبيعة.

نحن بلد صغير. ولا يمكننا أن نحقق الكثير بمفردنا. ويتّسم واقعنا بما تفرضه علينا قوى السوق الأكبر منا مع نماذجها الإنمائية التي لن نتمكن على الإطلاق من تحقيقها والتي لا يمكن لبلدنا إدامتها. ولذلك، لا بد لنا من تغيير اتجاه التنمية. ويجب علينا صياغة نماذج جديدة أكثر إنسانية وأكثر إنصافاً، والتي ستكون بلا شك متنوعة وتجسّد تنوع الثقافات والتاريخ الذي صاغنا بوصفنا دولاً فرادى.

ولتحقيق كل ذلك، نتوجّه إلى الأمم المتحدة ونضع ثقتنا فيها. ولذلك توصلنا جميعاً إلى اتفاق تحت رعايتها بشأن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، بحيث تكون التنمية

التي نسعى إلى توليدها في كل ركن من أركان العالم مستدامة وتحترم ثقافاتنا وأفضل تقاليد السلام والتعايش.

إن أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠) شاملة لعدة قطاعات وعالمية وشاملة ومتعددة الأبعاد. وهي تتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإحراز تقدم نحو المزيد من العدل ومجتمعات شاملة للجميع تدعم حقوق الأفراد، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأشد حرماناً وضعفاً. ويشمل ذلك تلبية الاحتياجات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

إننا نواجه تحولاً نموذجياً في الاتفاق على الأهداف والغايات المشتركة، التي رغم أنها تخص كل بلد على حدة إلا أنها مسؤولية الجميع. إن القضاء على الفقر، وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية للجميع، والوقاية من الأمراض، وإمكانية الحصول على الأدوية، والمساواة بين الجنسين، وتوفير التعليم للجميع، وحماية البيئة أمور ذات أهمية بالغة وتتطلب مزيداً من الجهود والالتزامات الجديدة من جانبنا جميعاً.

إن أوروغواي مقتنعة بأنه يمكننا أن نفعل الكثير للحيلولة دون موت الآلاف من النساء والأطفال.

وبالتالي، فإننا نرى أنه من الضروري كفالة أن يستفيد الجميع من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

ومن غير المقبول أن يظل الجوع قائما في العالم، بينما يتم التخلص من أطنان من الأغذية في النفايات. فهذا الوضع يقتضي اتخاذ إجراءات فورية من أجل تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة. وتوفر الخطة التي اعتمدناها إطارا مناسبا لذلك.

ولا تفوتني الإشارة إلى التحديات البيئية التي تتجاوز حدود جميع بلداننا. ونرحب بإدراج هذه المسألة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. فمن دون وجود بيئة سليمة، لن يؤتي أي جهد من أجل تحقيق التنمية. بثماره

وأوروغواي متضررة بالفعل من جراء تغير المناخ. وقد تشاطرنا ما يشغلنا وأعربنا عن استعدادنا لمعالجة هذا الشاغل في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونرى أنه يجب علينا تنفيذ إجراءات عالمية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ، ونحن بالفعل نقوم بذلك في جهودنا من أجل توفير احتياجات قطاعات المجتمع الأكثر تأثرا وضعفا واستبعادا.

ومع ذلك، فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن أصحاب الإسهام الأكبر في تغير المناخ يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن معالجة آثاره ومساعدة أولئك الذين يعانون من هذه الآثار على التكيف مع العواقب. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على الطاقة المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي وعكس اتجاه تدهور الأراضي والإدارة المستدامة للمواد الكيميائية والنفايات ذات الصلة، والتي تؤثر أساسا على أشد فئات السكان ضعفا، تمثل أيضا مسائل رئيسية لا بد من معالجتها ليتسنى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد كانت أوروغواي رائدة في الاعتراف بالحق في الحصول على مياه شرب مأمونة – وهو أمر مكرس في دستورها – وكذلك الحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي باعتباره حقا من حقوق الإنسان. وما برحنا ندافع بقوة عن حقوق الإنسان هذه، ويسرنا أن نرى أن حصول الجميع بصورة عادلة على مياه الشرب المأمونة يشكل هدفا أساسيا في الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تشكل الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المياه والاستخدام المتكامل والكفء للموارد المائية عنصرا أساسيا في ذلك.

ولا يمكننا أن نتصور إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها دون المشاركة النشطة للمجتمع بأكمله. ويتطلب منا تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ العمل الجاد ككيان واحد بهدف التغلب على التحديات التي تواجهنا. ومهمة تغيير

النماذج الحالية للتنمية – التي يدفعها تحقيق الأرباح والنزعة الاستهلاكية – هي السبيل الوحيد لبلوغ الهدف الذي حددناه لنحققه معا. ولهذا السبب، نود أن نعرب عن رأينا ومفاده أن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقهما إلا إذا تعاملنا معهما بصورة كلية، مع الإقرار بتنوع السبل لتحقيقهما. وباختصار، فنحن نرى أنه يجب أن يكون الحلم كبيرا وأن نبحر في المسار الصحيح لتحقيق السعادة للجميع.

وفي هذه المرحلة، أود أن أذكر بكلمات رئيسنا السابق، خوسيه بيبي موخيكا، الذي أهاب بنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن نتذكر أن الكفاح من أجل البيئة مرادف للكفاح من أجل سعادة البشرية. وأود أيضا أن أشير إلى كلمات رئيسنا الحالي، السيد تاباريه فاسكيس، الذي قال، عند تولي منصبه، إن ”التنمية يجب أن تكون مستدامة، وإلا فإنها لا تستحق تسميتها بالتنمية“. وهذا الالتزام هو الملهم لنا في أوروغواي؛ وهذا هو المثال الذي نسعى نحن – كمجتمع – إلى صياغته.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم أحمد غندور، وزير خارجية السودان للإدلاء ببيانه.

السيد غندور (السودان): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات فخامة السيد الرئيس، عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان. كما أود أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للسيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وللسيد الأمين العام وللميسرين المشاركين، السيد السفير ماشاريا كاماو والسيد السفير ديفيد دونوهيو، على قيادتهم الحكيمة وجهودهم المخلصة والعمل البناء أثناء عملية المفاوضات. فقد أوصلونا بحسن تدبيرهم إلى هذه اللحظة التاريخية التي أجمع فيها العالم على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل وفود الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي شاركت في عملية المفاوضات بروح عالية من التضامن والإحساس بالمسؤولية.

ونحن نستشرف الذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، خطونا بالأمس خطوة هامة ونحن نعتمد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن إذ نعبر عن ترحيبنا باعتماد هذه الوثيقة التي شاركنا في كل مراحل المفاوضات المتعلقة بها، أؤكد على أن بلادي، السودان، بدأت الخطوات العملية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من خلال وضع الأطر الهيكلية والعمل على تضمينها في الخطط الاقتصادية الوطنية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وسنعمل على إنفاذها من خلال شراكة بناءة تضم القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني في كافة القطاعات.

ونتطلع إلى دور بناء للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في دعم تنفيذ هذه الجهود. كما نود التأكيد على أن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيتم بناء على الاحترام الكامل للقوانين الوطنية، وبما لا يتنافى مع القيم الدينية والثقافية والاجتماعية لشعبنا. ونود أن نتقدم ببعض النقاط التي نؤكد على أهميتها في إنفاذ هذه الخطة.

أولا، قطعت بلادنا شوطا بعيدا في تحقيق السلام في كافة أنحاء البلاد. وبذلت في ذلك – وما زالت – تبذل الكثير من الجهود بمساعدة الأشقاء والأصدقاء، خاصة الاتحاد الأفريقي ودولتي قطر وإثيوبيا الشقيقتين. وقد جاءت دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى عقد حوار وطني شامل وشفاف، لا يستثني أحدا تتويجا لهذه الجهود. كما أعلن عفو عن حملة السلاح الذين يشاركون في الحوار. ونرجو من على هذا المنبر الدولي الهام أن تغلب الحركات المتمردة صوت العقل وتستجيب لدعوة الحوار.

ثانيا، تقف العقوبات الأحادية الجانب والإجراءات القسرية والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بعض الدول، ومن بينها بلادي، حجر عثرة وعقبة كأداء أمام أي تقدم في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين وزيادة الإنتاج والإنتاجية والانفتاح على الأسواق وتطوير التجارة وتوفير فرص العمل. وقد أثرت هذه العقوبات سلبا على الحقوق الأساسية للمواطنين، خاصة الفقراء منهم، في توفير الخدمات الأساسية، وأولها حقهم في التعليم والخدمات الصحية وحقهم في التنمية، وهي تتنافى مع القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وقد عمل وفد بلادي، بالتضامن مع الدول النامية، على تضمين هذه المعاني في الفقرة ٣٠ من هذه الوثيقة.

ثالثا، استوفى السودان كل الشروط الفنية المتعلقة بمبادرة إلغاء الديون للدول الفقيرة والمثقلة بالديون، ومبادرة تخفيف الديون المتعددة الأطراف. ولكن بلدي ظل يتحمل عبء الديون الخارجية وخدماتها، ولا يستمتع بميزة إعفاء هذه الديون، وذلك لأسباب سياسية محضة.

رابعا، نؤكد على أهمية بناء شراكة عالمية تتعلق بتوفير وسائل التنفيذ التي نصّت عليها هذه الوثيقة ووثيقة أديس أبابا لتمويل التنمية، خاصة لأقل الدول نموا، وذلك من خلال توفير الموارد المالية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وخلق بيئة عالمية مواتية لنمو الاقتصادات الوطنية، وتنظيم انضمام الدول النامية والأقل نموا إلى منظمة التجارة العالمية بدون عراقيل أو شروط سياسية مسبقة، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالدعم التنموي الرسمي وزيادته، وإيلاء أقل الدول نموا اهتماما خاصا من خلال تعزيز التعاون الدولي والتعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب. وإن حشد وسائل التنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سوف يظل تحديا للجميع، ومعيارا لجديّة المجتمع الدولي واهتمامه.

خامسا، يعاني عالمنا اليوم من اختلالات كبيرة وغير مسبوقة يتسبب بها عدم المساواة بين الدول وداخل الدول، والأزمات التي تعاني منها البشرية والمتعلقة بآثار الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية، وزيادة الطلب على الطاقة وتذبذب أسعارها، وانعدام الأمن الغذائي، والصراعات المسلحة، وقضايا الهجرة واللجوء، والتجارة في البشر، وتحديات التغيرات المناخية التي تنذر بنتائج كارثية إن لم يتم تداركها. ونرجو في هذا الصدد أن يخرج اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باتفاق شامل يراعي التحديات والالتزامات المتصلة بالتكيف، والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، وخفض الانبعاثات الحرارية، والتزام الدول بدفع ما عليها من مستحقات بحلول عام ٢٠٣٠.

ونأمل أن يكون في عقد مؤتمر القمة واعتماد هذه الوثيقة بداية الطريق لتصحيح الأوضاع والاتجاه بالعالم إلى طريق العدالة والمساواة والرفاهية والاهتمام بالفقراء، والقضاء على الجوع الذي يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه انسانيتنا قبل دولنا. ولنتذكر شعار الآباء الخالد أن الفقر في أي مكان يهدد الرفاه في كل مكان. وقد آن الأوان أن تتضامن الأسرة الدولية لمواجهة هذه التحديات الكبرى، وأن تتم البداية من حيث انتهينا في تطبيق الأهداف الانمائية للألفية.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد موسى فقيه محمد، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي في تشاد.

السيد محمد (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة للدول الأعضاء التي يسرت صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة، والتي اعتُمدت للتو (القرار ١/٧٠). فالخطة الجديدة تبني على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. وأرحب أيضا بالالتزام الكبير لرئيس الجمعية العامة، والأمين العام وفريقه، فضلا عن

المساهمات الجديرة بالثناء من جانب المؤسسات المتخصصة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وأشيد خصوصا بالتزام المجتمع الدولي الذي، من خلال هذه الخطة، جعل القضاء على الفقر هدفه الرئيسي.

ولا بد لنا أن نضع التنمية العالمية على مسارها الصحيح في خدمة الشعب، من خلال تعزيز التضامن الدولي. وفي ضوء ذلك، نود تسليط الضوء على الالتزامات التي تتعهد بها الخطة بشأن أفريقيا.

إن تشاد، بوصفها بلدا غير ساحلي وعضوا في مجموعة أقل البلدان نموا، تدعو إلى التركيز بشكل خاص على تنفيذ أولويات تلك المجموعات من الدول. وبلدي، تشاد، الذي تأثر بتقلبات أسعار المواد الخام مثل العديد من البلدان الأخرى، يؤكد على أهمية معالجة مواردنا محليا. لذلك، ندعو إلى استثمارات أكبر، وفي المقام الأول إلى التزام أكبر، حتى يتسنى لنا استغلالمواردنا على أساس عقود أكثر إنصافا للبلدان المنتجة ووفقا للتشريعات الوطنية.

وفي ضوء ذلك، ندعو إلى إنشاء بنى تحتية لوسائل النقل، والطاقة، والمياه، والصرف الصحي، والصحة، والزراعة. وفي ميدان الطاقة المستدامة، نرحب بالمبادرات المتعددة الأطراف والثنائية الجديرة بالثناء، لا سيما مبادرات الأمين العام، بشأن تحقيق التنمية المستدامة للجميع. فهي تشمل توسيع العنصر الوطني، وتمكين بعض بلداننا من الحصول على طاقتنا المتجددة. وسوف يساهم ذلك في الحد من آثار تغير المناخ، والتكيف بشكل أفضل معه. كما نتطلع قدما، باهتمام كبير، إلى تنفيذ آلية تيسير التكنولوجيا التي سنطلقها خلال هذه الدورة.

ومن الضروري، خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، توفير الدعم لها من خلال إنشاء صندوق ابتكاري يتيح لنا وضع الأساس للتقنيات التي تتكيف مع التنمية. ويجب علينا أيضا كفالة بناء القدرات حتى نتمكن من مقاومة الصدمات الخارجية والمناخية. وسوف يتطلب ذلك دعم المبادرات التي اتفقنا عليها، لا سيما إنجاز مبادرة الجدار الأخضر في منطقة الساحل ومبادرة الصحراء. وسيعزز هذا البرنامج إعادة التحريج والحد من تآكل التربة، فضلا عن تحسين إدارة الأراضي ومكافحة التصحر والتلوث.

إن هذه التدابير تتطلب حماية تراثنا الطبيعي، مثل بحيرة تشاد، التي تواجه خطر النضوب. إنها مصدر حيوي للمياه يستفيد منها ما يزيد على ٣٠ مليون نسمة من أجل الزراعة، وصيد الأسماك، والأنشطة ذات الصلة. فجميع المبادرات المذكورة أعلاه وغيرها سوف تساهم في تحقيق النمو الشامل للجميع، وتهيئة فرص العمل، وتمكين السكان – وبخاصة الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال – وتقديم الأجوبة بشأن أزمة الهجرة الحالية. وسوف تساهم أيضا في تنفيذ الميثاق الاجتماعي، حتى لا يبقى أحد تحت خط الفقر.

ويؤكد بلدي على الترابط بين السلام والأمن والتنمية. فلا يسعنا أن نتناول التنمية دون مراعاة عنصرَي السلام والأمن. ومن دونها، سيكون تنفيذ الخطة الجديدة صعبا، إن لم يكن مستحيلا. لذلك، يكرر وفد بلدي أن الطابع العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ لا يمكن بلوغه دون الالتزام بتحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة. ونحن نعتقد أن هذه الخطة تمثل إحدى أكثر الخطط اكتمالا من نوعها؛ فطبيعتها الخاصة تكمن في الإشارة المزدوجة إلى أساليب التنفيذ في الهدف ١٧، والصلة الجوهرية بخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية. وبطبيعة الحال، إن تعبئة الموارد الوطنية هامة لكفالة أن تمتلك البلدان تنميتها. بيد أن ذلك لن يكون كافيا، إذ يجب على المجتمع الدولي أن يعبئ الموارد المالية وغير المالية.

وسوف تبذل تشاد كل جهد ممكن لجعل الخطة جزءا من استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، وقد اتخذنا الخطوات لكي يتوافق برنامجنا الوطني، رؤية تشاد عام ٢٠٣٠، مع الخطة الخمسية

٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ وخطة عام ٢٠٣٠. وسيمكّننا ذلك من تنفيذ آليات المتابعة والتقييم المناسبة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيير موكوكو مبونجو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون.

السيد موكوكو مبونجو (تكلم بالفرنسية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة الرئيس بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون الذي كان بوده أن يشارك في هذه الجلسة الخاصة التي اعتمدنا فيها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، ولكن الالتزامات الوطنية اقتضت منه البقاء في الكاميرون. وقد طلب مني أن أدلي بالبيان التالي:

”اعتمدت الجمعية العامة في هذه الدورة من فورها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متابعة للأهداف الإنمائية للألفية. قبل عام، تكلمت الكاميرون بشكل قاطع تأييدا لخطة التحول (انظر A/69/PV.11) التي تعطي أولوية للقضاء على الفقر والجوع، فضلا عن النمو الاقتصادي المستدام والشامل. لدينا سبب يحملنا على الأمل بأن الخطة الجديد، التي اعتُمدت خلال هذه الدورة للجمعية العامة مستلهمة من تلك الأولويات وسوف تفي بجميع الوعود.

”مع ذلك، لا بد لنا من أن نسأل أنفسنا لماذا كانت نواتج ونتائج الأنشطة المضطلع بها في إطار التنمية السابقة أقل من الأهداف الإنمائية للألفية؟ هل كنا مفرطين في الطموح؟ هل كانت الظروف التي كنا نواجهها صعبة للغاية؟ أو، لربما كنا نفتقر إلى الإرادة السياسية؟

”أيا كانت الأسباب، يجب علينا أن نقر بأن الآمال التي حركتها في البداية الأهداف الإنمائية للألفية قد تبددت إلى حد ما. وينبغي ألا ندع تلك الملاحظة غير السارة تثبط همتنا. على النقيض من ذلك، ينبغي أن تحفزنا على حشد طاقاتنا والتمسك بشدة بشعار خطة عام ٢٠٣٠ وهو بالتحديد ”تحويل عالمنا“. ومن الواضح أنه يمكن الوفاء بالقضية النبيلة من خلال التنمية المستدامة. ولكي تنجح هذه العملية، سيتعين على الخطة أن تجسد بالكامل احتياجات وآمال الشعوب المعنية. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الكاميرون من دون كلل من أجل تنفيذ سياسة الإدماج الاجتماعي التي تهدف إلى كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

”بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة، في وقت كان الشعور العام السائد بأن المنظمة قد أدت رسالتها أيضا. يبدو من المناسب أن نتساءل عما إذا كان الوقت قد حان للمنظمة لفتح فصل جديد بشأن العمل والأنشطة التي تضطلع بها بالنيابة عن المجتمع الدولي. وإذا كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حسبما أعتقد، فرصة لقطع التزام جديد بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، فليس لدي أي شك في أن الالتزام الجديد سيحظى بالدعم من لدن معظم الدول الأعضاء في منظمتنا.

”في الواقع إننا لو ألقينا لمحة سريعة على الحالة الدولية لتبين لنا أن التغيرات التي شهدها العالم خلال السنوات العديدة الماضية، بما في ذلك صراعات القوة، فضلا عن التحديات الكبيرة في عصرنا، تتطلب بالفعل التزاما جديدا من جانب المجتمع الدولي. ويمكن، بطبيعة الحال، الشعور بالسرور البالغ حيال الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين الدول الكبرى وإيران، والانفراج في العلاقات الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وكوبا، والوعي الجديد بأخطار الاحترار العالمي، وتفهم أفضل لمتطلبات التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يزال

لدينا من الأسباب ما يبقينا نشعر بالقلق إزاء انتشار الإرهاب، وعدم القدرة على مراقبة تدفقات المهاجرين، واستمرار عدم الاستقرار الحالي في الاقتصاد العالمي النابع من أزمة ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

”إن الكاميرون، بلد ما برح، لعقود من الزمن، معتادا على السلام والاستقرار، وفي السنوات الأخيرة، واجه انعدام الأمن الناجم عن الاضطرابات التي وقعت في جمهورية أفريقيا الوسطى والهجمات التي يشنها تنظيم بوكو حرام في أقصى الشمال. عرقلت تلك الهجمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأوجدت مناخا من انعدام الأمن في المنطقة، في حين استحث ذلك فرار مئات الآلاف من اللاجئين.

”ينبغي أن يكون واضحا تماما أن بلادي على استعداد للموافقة على الالتزام المتجدد من جانب الأمم المتحدة بالسلام، والأمن وحقوق الإنسان الذي يشكل، لحسن الحظ، العمود الفقري لخطة التنمية المستدامة الجديدة. ومما يحسب للخطة أنها تبين بوضوح وبصورة قاطعة أن هدفها هو أن لا يتخلف أحد عن الركب.

”في الختام، أود أن أقول أنه لكي نحقق بفعالية أهداف الخطة الجديدة، يجب على الأمم المتحدة الصمود أمام مواجهة تحدي الاستجابة واحترام القيم الأخلاقية. وقد تطرقت إلى نفس النقطة هنا في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (انظرA/55/PV.5). إن العولمة إذا لم تواكب النظام الأخلاقي والروحي، وإذا كانت تفتقر إلى عنصر التضامن فيما بين الدول والشعوب، فإنها تجازف بتعريض السلام للخطر، وهو أمر عزيز جدا على شعبنا وعصرنا. إن عالمنا يحتاج إلى توجيه أخلاقي ومعنوي، أي مجموعة من القيم الأخلاقية، وهو أمر جوهري للمجتمع الإنساني بشكل عام. لا يمكننا أن نكفل بأن يظل الفرد في صلب جميع السياسات والإجراءات إلا باتباع هذا النهج الأخلاقي فحسب.

”أود هنا والآن أن أجدد اقتراح الكاميرون بإنشاء هيئة دولية تُعنى بالأخلاقيات، وذلك في شكل لجنة أو مرصد، لتولي المسؤولة عن تعزيز القيم الإنسانية الأساسية والعالمية فيما بين الدول وداخلها“.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كريستيان براديس، وزير التنمية الدولية ووزير الفرانكوفونية في كندا.

السيد براديس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لعرض وجهة نظر كندا بشأن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت للتو (القرار ١/٧٠). نهنئ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على إنجازهما هذا. فللمرة الأولى في تاريخ البشرية، وضعنا لأنفسنا هدفا لا يتعلق بالحد من الفقر فحسب، بل بالقضاء عليه على الصعيد العالمي.

(تكلم بالفرنسية)

تحقيقا لتلك الغاية، يمكننا أن نعوّل على القدر الكبير من التقدم الذي أحرزناه في جهودنا الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه، هو كيف يمكننا تنفيذ خطة ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٠، استرعت كندا انتباه العالم إلى تلك المسألة المهمة المتمثلة في صحة الأمهات والرضع والأطفال، وذلك من خلال إطلاق مبادرة موسكوكا في إطار قمة مجموعة الثمانية.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد حظي ذلك الجهد بتأييد ساحق، وشهدنا تقدماً كبيراً في صحة المرأة والطفل. وبالرغم من ذلك التقدم، مازلنا

نشهد وفاة أعداد كبيرة جداً من النساء والأطفال بسبب أمراض يمكن الوقاية منها، ولا تزال صحة الأمهات والرضع والأطفال تشكل جزءاً حيوياً من الأعمال غير المنجزة المتبقية من الأهداف الإنمائية للألفية. وكندا ترحب بإدراج صحة الأمهات والرضع والأطفال لتكون إحدى ركائز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كوسيلة لضمان متابعة العالم لتنفيذ الالتزامات التي أخذناها على عاتقنا في إطار مبادرة موسكوكا.

(تكلم بالفرنسية)

وهذا، بحد ذاته، يمثل تحدياً كبيراً وقد يكون محفزاً لعناصر أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الواضح أن صحة الأمهات والرضع والأطفال هي بحق أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالات عديدة. ولذلك، نرحب بنشر ”الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل“ هذا الأسبوع، مما يعكس التزاماً مستمراً من قبل المجتمع الدولي. فالمساعدة الإنمائية الرسمية هي العنصر الرئيسي للاستراتيجية العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

(تكلم بالإنكليزية)

ومع ذلك، من الجلي تماماً أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا يمكن أن تمول وحدها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبوضوح، يجب أن يجد المجتمع الدولي سبلاً جديدة لدمج التمويل المقدم من المانحين والمؤسسات والقطاع الخاص. ولذلك، تعمل كندا مع المنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وشركاء آخرين على إعادة تصميم مبادرة تمويل التنمية.

(تكلم بالفرنسية)

وكنت أنا رئيس اللجنة المعنية بتلك المبادرة، وعملت مع شركائنا لإيجاد حلول إبداعية لتمويل احتياجات التنمية في العالم. وفي إطار تلك المبادرة، أيدت كندا إنشاء منابر جديدة تسمح لنا بتبادل معارفنا وتيسير التوأمة وإنشاء الشراكات في مجال التمويل المختلط.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي أديس أبابا، أطلقنا مرفق التمويل العالمي لدعم حركة ”كل امرأة كل طفل“. وهذا النهج الجديد للتمويل سيشارك فيه القطاع الخاص إذ نحدد المبادرات الإبداعية في مجال صحة الأمهات والرضع والأطفال ونشجعها. والاستثمارات الإضافية المتولدة من خلال المرفق وآليات التمويل المبتكرة الأخرى ستحدد المسار للانتقال من خانة بلايين الدولارات الحالية في تمويل التنمية إلى التريليونات المطلوبة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(تكلم بالفرنسية)

كانت المشاركة البناءة لمنظمات المجتمع المدني في وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إسهاماً أساسياً. وستواصل تلك الكيانات القيام بدور رئيسي في تنفيذ الخطة بالتعاون مع الحكومات والبلديات المحلية.

(تكلم بالإنكليزية)

أخيراً، فإن العمل الذي تضطلع به كندا في مجال صحة الأمهات والرضع والأطفال قد علمنا أهمية المساءلة. واللجنة المعنية بالمعلومات والمساءلة عن صحة المرأة والطفل، التي تتشارك تترانيا وكندا رئاستها، قد أثبتت أن البيانات الجيدة والمتابعة المنتظمة تقودان إلى نتائج أكبر أثراً. ونحن نحقق أفضل النتائج عندما تتوفر لدينا مؤشرات أكثر وضوحاً، مع رصد التقدم المحرز وتحديد الثغرات ومواءمة نهجنا. وإنجاز الأهداف الإنمائية التي تنتظرنا سيكون صعباً، ولكن إذا أخذنا بنُهُج إبداعية، كالتمويل المختلط، وإذا تشاركنا مع كل الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع

المدني، وإذا أنشأنا آليات مساءلة بناءة، يمكننا بلوغ الأهداف الطموحة والبعيدة الأثر المتضمنة في خطة عام ٢٠٣٠.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عماد نجيب فاخوري، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن.

السيد فاخوري (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لبدء مرحلة جديدة للتنمية العالمية، مع تأكيد التزامنا بإطار متجدد وأكثر طموحاً للتنمية – وأعني بذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)– وأهداف التنمية المستدامة في جوهرها، لرسم مسار جديد للتنمية على مدار السنوات الخمس عشرة القادمة.

ويسرني أن أشير إلى أن الأردن شارك في كل المراحل بفعالية، وصولاً إلى التوافق على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واليوم، إذ نعلن تأييدنا للأهداف الإنمائية المستدامة والتزامنا القوي بتحقيقها من خلال شراكة عالمية معززة، فإننا نتطلع إلى التوسع في خطة التنمية الجديدة والبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية ونقاط قوتها.

لقد أصبح العالم اليوم مكاناً شديد الاختلاف عما كان عليه في مطلع الألفية الثالثة. ولئن كان الازدهار أكبر وأكثر انتشاراً، فإن الفقر يظل تحدياً كبيراً، خصوصاً في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ولئن كان هناك نمو، فإن عدم المساواة في ازدياد، وكذلك الضغوط على موارد الكوكب. وفي الوقت نفسه، فإن مكاسب التنمية التي تحققت بصعوبة بالغة ما زالت تتهددها آثار تغير المناخ والنزاعات التي غدت أكثر تواتراً، فضلاً عن الأزمات الإنسانية والاقتصادية.

وفي حين أن الأهداف الإنمائية المستدامة عالمية، فإن تحديات تحقيقها قُطرية الطابع. وقدرة الأردن على الصمود والتحول والدور الذي يضطلع به ينطلق من التزامه القوي بالتنمية المستدامة والإصلاح الشامل. ونهج الإصلاح لدينا يستند إلى عملية تطور شاملة ومستدامة ونابعة من الداخل تقوم على الاعتدال والانفتاح وتعزيز تبادل المصالح والمواطنة الفاعلة، مع تمكين مواطنينا – وخاصة النساء والشباب – وتهيئة فرص جديدة من أجل رفع مستوى المعيشة في جميع أنحاء البلاد. فملكيتنا الدستورية، ووعينا بأهمية الاستثمار في مواطنينا، والتزامنا بالإصلاح الشامل وتنمية البلد ومستقبل الشعب هو ما مكن الأردن من أن يصبح ملاذًا آمناً فريداً في منطقة مضطربة وأن يبقى صامداً وقوياً وقادراً على تحويل التحديات إلى فرص.

وفي إطار التزامنا المستمر بالإصلاحات الشاملة والنابعة من الداخل، يسرني أن أقول إن الأردن يعمل على السير على درب التنمية المستدامة وإدماج الأهداف الإنمائية المستدامة في خططه للتنمية الوطنية، مع تحقيق الاستفادة القصوى من تعبئة الموارد في إنجاز خطته الإنمائية. والشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني عامل أساسي في نجاح الجهود المستمرة للتنمية. وهذا العام، أطلقنا خطة اجتماعية – اقتصادية عشرية جديدة، الأردن ٢٠٢٥، وهي رؤية وطنية واستراتيجية تهدف إلى تحقيق اقتصاد مزدهر وقوي وشامل، مع تعميق الإصلاح وشمول الجميع.

وعلى صعيد الإصلاح السياسي، صدق مجلس النواب على مجموعة جديدة من القوانين تهدف إلى زيادة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، وتشمل الأحزاب السياسية والانتخابات البلدية وتحقيق اللامركزية. وستبدأ المناقشات حول القانون الجديد للانتخابات البرلمانية في الدورة العادية التالية لمجلس النواب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهودنا الرامية لتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومكافحة الفساد، اعتمدت لجنة وطنية ملكية ميثاق النزاهة الوطنية وخطة عمله، التي أعدتها تلك اللجنة المستقلة وتتولى متابعتها. ويناقش

البرلمان استحداث وظيفة جديدة لأمين مظالم يختص بالنزاهة وإصدار قانون لمكافحة الفساد، وهو أحد التوصيات الرئيسية لتلك اللجنة.

وكل تلك الإصلاحات تنطلق من الجهود الأخيرة التي شهدت تعديل ثلث دستورنا، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية جديدة – كالمحكمة الدستورية واللجنة المستقلة للانتخابات – وتعزيز نظامنا القضائي. وعلى صعيد الإصلاح الاقتصادي، اعتمد الأردن جيلاً جديداً من القوانين الاقتصادية لتعزيز الاستثمارات وبيئة الأعمال والقدرة التنافسية، كالقانون الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون الضرائب الجديد، وقانون المعاملات الإلكترونية والقانون التنظيمي الجديد للاستثمار.

ويتداول البرلمان أيضاً بشأن قانون جديد للإقراض المأمون، ويجري العمل على إصدار قانون جديد للإفلاس والإعسار. وشهد هذا العام أيضاً انتهاء الأردن بنجاح من برنامج الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي، واختير بلدنا لبدء برنامج ممتد جديد لمرفق الصناديق التابع لصندوق النقد الدولي من أجل مواصلة الإصلاحات الهيكلية في عام ٢٠١٦ وما بعده.

وعلى صعيد التخطيط الإنمائي، ستستخدم حكومة الأردن برامجها الإنمائية التنفيذية الوطنية لفترة الثلاث السنوات، والمُعدَّة عبْر نهج تشاركي، لتنفيذ خطة الأردن لعام ٢٠٢٥، حيث ستكون المرحلة الأولى جزءاً من برنامج الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨. وإطارنا الإنمائي الوطني لثلاث سنوات يشمل برامج إنمائية لكل محافظة كجزء من توجُّه اللامركزية لدينا، بالاستناد إلى نهج تشاوري من القاعدة إلى القمة، يلبي الاحتياجات والتفاوتات الإقليمية بين المحافظات، معتمداً على خصائصها التنافسية، في استهداف تحديات الفقر والبطالة.

وقد استوعبت الحكومة أهداف التنمية المستدامة بصفتها جزءاً من خطة الأردن لعام ٢٠٢٥، وستبني المؤشرات المتوقَّع إعدادها لتعقُّب تقدُّم أهداف التنمية المستدامة في إطار تخطيطها الإنمائي، عبْر البرامج الإنمائية التنفيذية. وقد أنشئت وحدة أداء في مكتب رئيس الوزراء لرصد تنفيذ برنامج الأردن الإنمائي لعام ٢٠٢٥، والبرامج الإنمائية التنفيذية المتتالية، بغية تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة. وعلاوة على ذلك، استُحدِث إطار جديد لإدارة الاستثمار العام، لتنفيذ التجهيز الإلكتروني للبيانات، وتعزيز كفاءة إنفاق رأس المال، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العامة وزيادة استخدام الشراكات بين القطاعين الخاص والعام إلى الحدّ الأقصى.

وفي سعينا إلى نموذج تنميتنا المستدامة، يستحدث الأردن قوانين البناء المراعية للبيئة، مقدِّماً حوافز للسيارات الهجينة والكهربائية – حيث يمثل أعضاء الحكومة قدوة باستخدام السيارات الكهربائية – وينفِّذ الأردن برنامجاً وطنياً لتنويع الطاقة، بقيادة مكوِّن قوي للطاقة المتجددة. وقد اعتمد مؤخراً أهدافاً وطنية ذات دلالة لتغير المناخ، قبل مؤتمر باريس المعني بالمناخ في عام ٢٠١٥. واعتمدنا أيضاً للمرة الأولى استراتيجية الاقتصاد الأخضر واستراتيجية إدارة النفايات الصلبة، اللتين ستُنفَّذ خططهما عبْر برامج إنمائية متتالية.

وعلاوة على ذلك، سيشرع الأردن في هذا العام بتنفيذ أحد مشاريع التنمية المستدامة الأكثر ابتكاراً في العالم: مشروع البحر الأحمر – البحر الميت، الذي سيوفِّر تحلية المياه للأردن، ثاني أفقر بلد على صعيد توافر المياه للفرد، وسيكون لديه مستفيدون إقليميون ونظامٌ لتبادل المياه، أثناء استخدام المحلول الملحي الناتج لإنقاذ البحر الميت. وهذا المشروع الفريد من نوعه مشروع تنمية مستدامة بيئي وسلمي أساسي، وهو حتمية إنسانية بالنظر إلى الأمواج الهائلة من اللاجئين الساعين إلى ملاذ آمن في الأردن.

وأود تسليط الضوء على بعض التحديات الناشئة التي تواجهها منطقتي. فقد ولَّد الاضطراب فيها عدداً من الأزمات

الإنسانية وزاد المعاناة والضعف البشريين زيادة كبيرة. وهذه الأزمات ستبقى معنا فترة من الوقت، وتأثيرها السلبي سيواصل الإضرار بخطة التنمية المستدامة لمنطقتنا طوال العقد المقبل على الأقل. ويجب أن تكون الحلول سياسية، وأن تقترن بالتزامات دولية ثابتة لتخفيف التأثير ومعالجته.

إنَّ الأزمة السورية، التي هي حالياً في سنتها الخامسة، قد أدت إلى هروب ٤ ملايين لاجئ سوري إلى البلدان المجاورة، إضافة إلى ٨ ملايين شخص مشرد داخلياً. وهذه الأزمة غير مسبوقة – إنها ليست مجرد مسألة لاجئين، بل مسألة مناعة وطنية أيضاً، ولا سيما للبلدان المجاورة، التي دأبت معاً على استيعاب اللاجئين السوريين، فضلاً عن التدفق الذي جلب الدمار إلى المنطقة بأسرها، وشكّل مؤخراً تحدياً أيضاً للقارة الأوروبية على الرغم من حجم هذه القارة وثروتها. فالأردن يستضيف اليوم أكثر من ١،٤ مليون سوري، ليس منهم في مخيمات اللاجئين سوى ٨ في المائة، بما يجعل الأردن ثالث أكبر بلد مستقبل للاّجئين في العالم من حيث النصيب الفردي. وقد أثّر ذلك تأثيراً كبيراً على الوضع المالي للبلد منذ عام ٢٠٠١. والتأثير المالي التقديري الإجمالي للأزمة، بما يشمل التكاليف المباشرة وغير المباشرة، يُقدَّر بنحو ٦,٦ بلايين دولار. وهذا الرقم يستثني تكلفة التدخلات الإنسانية وتدخلات المرونة، ويُخفق في تغطية النفقات الإضافية على التعليم، ومساعدات الرعاية الصحية وخسائر الدخل التي تتكبّدها الحكومة منذ بدء الأزمة.

في ضوء هذه الحالة، تقود الحكومة استجابة مستندة إلى المرونة، تجمع بين الجهود الإنسانية والإنمائية في إطار وطني لمصلحة اللاّجئين والمجتمعات المحلية المضيفة على السواء. وهي بالتحديد خطة استجابة الأردن للأزمة السورية في عام ٢٠١٥، التي أُعِدَّت بالتعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. ومعظم مبلغ الـ ٣ بلايين دولار اللازمة حالياً للخطة لعام ٢٠١٥ لم يتمّ استلامه، على الرغم من المناشدة التي أطلقها الأردن في المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، الذي عُقِد في الكويت في آذار/مارس الماضي. ولم يتمَّ تمويل أو التعهُّد بتمويل سوى ٣٥ في المائة من المبلغ اللازم، وهو أعلى مستوى حتى الآن، يوضح أنَّ ثلثَي الاحتياجات على الأقل تبقى غير مموَّلة للسنة الرابعة على التوالي. وقد بلغ الأردن حدَّ الإشباع. غير أنه بدأ التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة والبلدان المانحة لإعداد خطة الاستجابة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨، التي ستُطلَق بحلول نهاية هذا العام.

والأعباء التي يواجهها الأردن بسبب الاضطرابات الإقليمية ألقت ضغوطاً كبيرة على موارده وقدراته المحدودة، مؤثِّرة على قطاعات رئيسية من أنظمة التعليم والصحة والمياه، والخدمات البلدية والهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أهمية جهود الأردن لدعم اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة، وأهمية اطِّراد وتوسيع الاستثمار في دعم تلك الجهود. ومن شأن القيام بذلك أن يسهم في أمن واستقرار منطقتنا وأوربا والعالم. وينبغي لنا التأكيد هنا على أنَّ امتداد آثار الأزمة إلى خارج المنطقة سيؤدي إلى مضاعفة تكاليفها المالية والاجتماعية أربع مرات على الأقل. ويمكن تفادي هذه المضاعفة الرباعية والحدّ من التكاليف إذا وصل التمويل والدعم للمؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية المضيفة، وعومل الأردن بصفته خطّ الدفاع الأول، ليس للمنطقة فحسب، بل للعالم أجمع.

إنَّ تدفق المهاجرين غير القانونيين، الذي تواجهه الآن البلدان الأوروبية، بقدراتها الاقتصادية والإنمائية الضخمة، أوضح للجميع أنَّ الأردن، على الرغم من ندرة موارده، قد تحمَّل وما فتئ يتحمَّل للسنة الخامسة الجارية عبئاً لا يُصدَّق، يتجاوز نطاقه جميع التوقعات. وهو يدل على الدور المحوري للأردن. إنَّ بعض البلدان تتكلم عن استضافة عدد محدود من اللاجئين كل سنة، بينما استقبل الأردن العدد نفسه كل يوم

أو يومين أثناء ذروة تدفق الساعين إلى اللجوء إلى الأردن. والتدفق السوري الذي استوعبه الأردن في غضون أربعة أعوام حتى اليوم، يشكل ٢٠ في المائة من السكان الأردنيين. وهذا ما يعادل استيعاب الولايات المتحدة الأمريكية ٦٤ مليون مهاجر؛ الاتحاد الأوروبي ١٠٠ مليون؛ ألمانيا ما يقارب ١٧ مليوناً؛ اليابان، ٢٥ مليوناً؛ روسيا، ٥٤ مليوناً؛ الصين، ٢٨٠ مليوناً؛ الهند، ٢٥٤ مليوناً؛ البرازيل، ٤٠ مليوناً؛ أو جنوب أفريقيا، نحو ١١ مليوناً. ولبلدٍ يستورد ٩٦ في المائة من طاقته و ٨٧ في المائة من مواده الغذائية، كان نطاق التدفُّق مدمِّراً، وأفسد جميع المكاسب الإنمائية التي عملنا بمشقة لتحقيقها.

ومع مضيِّ الأردن على هذا المسار المرسوم من الإصلاحات الشاملة لتحقيق أهداف تنميته المستدامة، يجب استخدام جميع وسائل دعم البلدان التي تستضيف اللاجئين بالنيابة عن المجتمع الدولي. وكما أكَّد الأردن فعلياً، هناك حاجة ماسَّة إلى تحسين معايير الاستحقاق للبلدان متوسطة الدخل الضعيفة. وهذا من شأنه تمكين الأردن، على سبيل المثال، من الحصول على المساعدة الإنمائية وأدوات التمويل الميسَّرة للغاية والمبتكرة، التي من شأنها مساعدته على مواكبة ظروف زعزعة الاستقرار الحالية الفريدة من نوعها، وإدارة خطتها الإنمائية، وبخاصة في وقت يواصل فيه الأردنيون تنفيذ خدمة عامة أساسية وتوفير مصلحة عامة بالنيابة عن المنطقة والعالم.

وينبغي للبلدان المانحة أن تستفيد من مسارات مناعتها الإنسانية والإنمائية لضمان أن تكون خطة استجابة الأردن للأزمة السورية في عام ٢٠١٥ ممولَّة تمويلاً كاملاً، وأن تتعهَّد بمزيد من الالتزامات لإعادة توطين اللاجئين في بلدانهم، وتقدم قروضاً ميسَّرة تفضيلية، أو مبادلات الديون أو تخفيف أعبائها، وتيسير الأحكام والشروط للديون القائمة والجديدة، بإحلال ديون ميسرة أطول أمداً محل ديون مُكلِفة قصيرة الأمد على سبيل المثال.

إنَّ الهوة في تمويل التنمية اللازمة للبلدان النامية وهي تنفِّذ أهداف التنمية المستدامة في السنوات الـ ١٥ المقبلة تشكل تحدياً حقيقياً. وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل معاً، وبخاصة البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة. وعلى المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات الأخرى أن تُحفِّز وتزيد جميع مصادر التمويل المتاحة، التي تحتاج إليها بشدة البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل أو تلك التي في مرحلة انتقالية، وشديدة التأثر بالأزمات الإقليمية، إذا قُدِّر لها أن تبقى منيعة ولا تعرِّض للخطر مكاسبها الإنمائية وآفاقها المستقبلية لتحقيق الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. والأردن أحد تلك البلدان. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية مواصلة وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠، بغية تمويل خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة لأقلّ البلدان نمواً والبلدان متوسطة الدخل على السواء.

كما ينبغي أن نستكشف مصادر إضافية للتمويل يمكن أن تسهم في وضع نموذج جديد لتمويل التنمية من أجل الوفاء بالوعود الطموحة لأهداف التنمية المستدامة. ومن على هذا المنبر، أحث الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على تعديل معايير أهلية البلدان المتوسطة الدخل المتضررة بشدة جراء الأزمات الإقليمية، مثل الأردن، حتى تتمكن من الوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة والميسورة. وبهذه الطريقة، يمكن لهذه البلدان الاحتفاظ بمرونتها وتفادي المخاطرة بما حققته من مكاسب إنمائية وبالآفاق المتوسطة الأجل لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومرة أخرى، أقول إنه لا ينبغي معاقبة الأردن على الانتقال إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل في حين أنه يواصل تقديم خدمة عامة بالغة الأهمية ويوفر منفعة عامة بالنيابة عن المجتمع الدولي.

وستتطلب الفجوة في تمويل التنمية لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة

شراكة أكثر تنسيقا بين الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتعمل بصورة جماعية من أجل: أولا، الاستفادة من المصادر التقليدية وغير التقليدية للتمويل، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وشراكات القطاعين العام والخاص والتمويل المقدم من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل الإسلامي، وكذلك التمويل الوطني ودون الوطني والعالمي من أجل دعم الاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة لتنفيذ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة؛ ثانيا، يجب أن تشجع هذه الشراكة رأس المال الخاص وتحفزه مع توسيع نطاق استخدام أدوات تخفيف المخاطر وعدم اليقين من أجل حشد التمويل الخاص غير التقليدي؛ ثالثا، تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة واستخدامها لتعبئة المزيد من الموارد الأقل تكلفة والتخفيف من حدة المخاطر ومواصلة تخفيض تكاليف التمويل واجتذاب التمويل المشترك من القطاع الخاص؛ رابعا، يجب أن تشرك الشراكة الأكثر تنسيقا مصادر التمويل الخاصة وتقدي حوافز لها من خلال بيئة تنظيمية داعمة للأعمال التجارية وأطر سليمة للاقتصاد الكلي، الأمر الذي سيتطلب انتهاج سياسة تجارية منفتحة ووجود نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والفعالية وسهولة ممارسة الأعمال التجارية وتهيئة مناخ استثماري تنافسي موات لمباشرة الأعمال الحرة وللابتكار والمنافسة وأسواق عمل حسنة الأداء؛ خامسا، دعم تعبئة الموارد المحلية وتعزيزها، الأمر الذي سيزيد من توافر الأموال العامة، بالإضافة إلى رفع جودة النفقات العامة وفعاليتها من أجل تعظيم الأثر الإنمائي؛ سادسا، يجب أن تعزز القدرات في مجال إعداد المشاريع وتوفير إمكانية الوصول إلى أدوات تعزيز الائتمانات وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى برامج الاستثمار المشترك والتمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ سابعا، يجب أن تدعم الشراكة تحسين بيئة الأعمال التجارية وزيادة تعزيز إمكانية الحصول على التمويل وتشجيع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وأخيرا، ايتعين أن تجمع بين التمويل من أجل التنمية وتعزيز التوجيه في مجال السياسات وزيادة فعالية المساعدة التقنية وتعزيز بناء القدرات لمساعدة البلدان في بناء المرونة الاقتصادية والوفاء بمسؤولياتها عن تمويل احتياجاتها الإنمائية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لقد نجم عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في الشرق الأوسط عدد من الأزمات الإنسانية المتعاقبة والتراكمية التي أدت إلى زيادة كبيرة في المعاناة الإنسانية وتفاقم حالة الضعف. وستستغرق هذه الأزمات وقتا لحلها، وستظل آثارها السلبية تؤثر في برامج التنمية المستدامة في المنطقة خلال العقد القادم على الأقل. ومع ذلك، فإن المنطقة العربية ملتزمة بنجاح انتقال المنطقة من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى الأهداف العالمية لخطة عام ٢٠٣٠. كما نؤكد – كمنطقة – التزامنا القوي بالإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ووسائل تنفيذها، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا في جميع أنحاء المنطقة، فضلا عن خطوات المستقبل.

إن خطتنا للتنمية هدفها تحقيق الرخاء المشترك، ومن ثم، فإن تقاسم الأعباء لا يمكن أن يظل بهذه الصورة غير المتناسبة. وهذه لحظة حاسمة في تاريخ البشرية. ويعول الأردن على شجاعة المجتمع الدولي وحكمته والتزامه وما يتسم به من أخوة إنسانية في ألا يخذلنا بأن يتعامل مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا باعتبارها استثمارا أو عملا معتادا، ولكن مع الإحساس بالطابع الملح على النحو الذي تستحقه حتى لا نغفل أحدا. وينطبق ذلك بوجه خاص على بلدان مثل الأردن الذي أصبح – بلا ذنب جناه – عرضة للخطر نتيجة قيامه بالأمر الصائب والأخلاقي. ويمكن للعالم أن يظل يعتمد على الأردن في أن يواصل توفير الملاذ الآمن وأن يظل واحة الاستقرار وشريكا عالميا لا غنى عنه في صنع السلام وحفظه، وفي إقامة

حوار بين الأديان وداخل الديانة الواحدة، وفي مكافحة التطرف والإرهاب، وكذلك في توفير نموذج شامل مستدام ومتطور للتنمية والإصلاح.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وونا مونغ لوين، وزير خارجية جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أشارك في مؤتمر القمة التاريخي هذا. في هذا الجمع المبارك، نتخذ خطوات جريئة بالشروع في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة بعد الانتهاء من الأهداف الإنمائية للألفية. وسيرشدنا القرار الهام ١/٧٠ المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ في جهودنا الإنمائية على مدى الخمس عشرة سنة المقبلة.

وحيث إن ذلك يشكل إنجازا تاريخيا لتعددية الأطراف، أود أن أهنئ الأمين العام بان كي – مون والسيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، على قيادتهما، فضلا عن جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة كافة على إسهاماتهم في كل مراحل العملية.

إننا جميعا متفقون على أن التقدم الكبير المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق في معظم البلدان بدرجات متفاوتة، على الرغم من وجود العديد من التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وقد حقق بلدي، ميانمار، مكاسب ملحوظة، لا سيما على صعيد الحد من الفقر والجوع ومحو الأمية والتعليم الأساسي، والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأم، وبناء شراكة عالمية من أجل تحقيق التنمية.

وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى، فإن ميانمار من بين البلدان القليلة في العالم التي انخفض فيها معدل الإصابة بالفيروس/الإيدز بين البالغين بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة على مدى العقد الأول، ونحن نحرز تقدما كبيرا ومستمرا في كفاحنا ضد الملاريا. وترغب الحكومة في تعزيز الاستثمارات في التعليم والصحة والمياه ونظم الصرف الصحي وإيجاد فرص عمل، من بين مجالات أخرى. وبناء على ذلك، فقد زادت الحكومة مخصصات الميزانية السنوية لتلك القطاعات.

وعلى غرار بلدان نامية أخرى، منحت ميانمار أولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي، فإننا نبذل قصارى جهدنا للتغلب على تحديات تحقيق هذه الأهداف. وسنفعل الأمر نفسه بالتعاون مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين عند معالجة التحديات المقبلة. وفي إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من المهم إدراك الظروف الوطنية ومستويات التنمية والاحتياجات المختلفة للبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نموا. ومن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن وسائل التنفيذ تشكل أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال وفي الوقت المناسب. ولا يمكن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ إلا بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة عمل أديس أبابا، في إطار تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها.

وقد شرعت ميانمار خلال السنوات الخمس الماضية في سلسلة من التدابير الإصلاحية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وفي تطوير القطاع الخاص. ونقوم حاليا بتنفيذ خطة التنمية الوطنية الشاملة لفترة العشرين سنة (٢٠١١-٢٠٣١). وتمشيا مع النهج المتمحور حول البشر، ستضاعف ميانمار جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعميم مراعاة خطة عمل ٢٠٣٠ وأهداف

التنمية المستدامة في خطتها للتنمية الوطنية والعمل بشكل وثيق مع شركائها في التنمية.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن الخطة يجب أن تنفذ على نحو يتفق مع السياسات والتشريعات الوطنية وأولويات التنمية. وعلاوة على ذلك، يود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على أن تلك المساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية أمر حاسم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوانه. وإني على ثقة بأن شراكة حقيقية من جانب الجميع كل في مجال مسؤوليته ستنتج مزيداً من الرفاه والرخاء والسلام والعدالة لعالم يتمتع بالصحة بحلول عام ٢٠٣٠. وتتعهد ميانمار، من جانبها، بالانضمام إلى جهود المجتمع الدولي لتحقيق السلام والرفاه للشعب وللكوكب بتعزيز الشراكة.

الرئيس المشارك موسيفيني (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزيرة الشؤون الخارجية لجمهورية مدغشقر السيدة بياتريس عطا الله.

السيدة عطا الله (مدغشقر) (تكلمت بالفرنسية): يسرني أن أحضر هذا الاجتماع التاريخي للاحتفال بميلاد أهداف التنمية المستدامة وأن أتكلم بالنيابة عن السيد هيري مارسيال راجاوناريمامبيانينا راكوتواريمانانا، رئيس جمهورية مدغشقر. إننا بإقرارنا جميعاً بكل التحديات المشتركة الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إنما نعطي البشرية سببا جديداً للأمل. ولذلك فإن اليوم يوم مشهود – وكل ذلك لأنه مشبع بالطابع الاحتفالي لاختيارنا المقصود. ونحن، بوصفنا ممثلين لشعوب الأمم المتحدة، قد اخترنا تحقيق التقدم تجاه أهدافنا الإنمائية المشتركة بكرامة من غير أن نخلف أحداً عن الركب.

بتكريسها لمبادئ العالمية والتضامن، ستتجاوز أهداف التنمية المستدامة ونتائجها، أياً كانت، الحدود المعينة لبلداننا لتوحدنا كأمم. ومع مجئ أهداف التنمية المستدامة ندخل حقبة جديدة غنية بالإمكانيات. ستترجم إنجازاتها إلى تقدم نوعي تجاه تحقيق المزيد من الرفاه والتنمية لشعوبنا.

ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تهنئتي وشكري إلى كل من ساهم – القريب منهم والبعيد – في صياغة برنامج التحول الجديد. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص للذين شاركوا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة وللأمين العام وفريقه وللسفيرين ماشاريا كاماو، ممثل كينيا، وديفيد دونوهيو، ممثل أيرلندا، ولجميع الوفود الأخرى على أعمالهم القيمة وثيقة الصلة.

وبالأمس وضع قداسة البابا – الذي أود أن أشكره على تخصيص وقت لمخاطبتنا (انظر A/70/PV.3)– أمامنا تحديا بإدارة شؤون هذا العالم الذي نتحمل المسؤولية عنه. دعونا ننظر إلى الرسالة التي شاركنا إياها على أنها بشارة خير قادرة على تغيير سياساتنا وعاداتنا وعقلياتنا خلال الخمس عشرة سنة القادمة.

إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعمل بمثابة مخطط عمل من أجل تحقيق التنمية. اختارت مدغشقر النظر إليها على أنها عقد متعدد الأطراف وفي هذا الصدد، أؤكد لكم بأننا سنضطلع بالتزاماتنا ومسؤولياتنا. إن رؤية السلام والرخاء والشراكة المذكورة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي تم تجديدها نيابة عن جميع الشعوب والعالم تتوافق مع النهج الذي اتبعه بلدي في خطته الإنمائية الوطنية التي تتطلع إلى جعل مدغشقر بلداً حديثاً مزدهراً بتسخير إنسانها ورأسمالها الطبيعي.

وبالرغم من ذلك، فإن الأهداف التي حددناها لأنفسنا تتطلب تدابير للدعم. يبين لنا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الأخير الطريق – يجب أن نستخدم مواردنا المحلية ونزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن بحاجة إلى تعزيز قدراتنا

الإنتاجية بغية خلق قيمة مضافة لمنتجاتنا. كما أننا بحاجة إلى تحويل اقتصادنا إلى اقتصاد صناعي. وبالتالي فإنني على ثقة من أن الحاضرين يوافقونني على أن وضع آلية لتيسير التكنولوجيا على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠ لدعم أعمال تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر وثيق الصلة وفي وقته المناسب.

وفي الوقت الحاضر يشهد السياق الدولي تحولات كبيرة وهو في تدفق دائم. والحاجة إلى السلام والتنمية والأمن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. أيضا تشكل الآثار عميقة الجذور للأزمات الحديثة وجيوب التوتر الدولي والقضايا المتكررة المتصلة بتغير المناخ والغذاء والطاقة والأمن البحري، قيوداً رئيسية تهدد الاستقرار والنمو.

غير أن عام ٢٠١٥ هو عام وعد. فهذا العام يشكل نقطة تحول واضحة في ما نتخذ من إجراءات بغية تحقيق التنمية. باعتماد أهداف التنمية المستدامة والوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في باريس تنفتح أمامنا إمكانيات جديدة. ونعمل على وضع آليات للحد من الفقر ونتخذ تدابير لفائدة الرجال والنساء والأطفال. وعلينا مسؤولية ضمان غد أفضل لشعوبنا بتوفير فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة والعدل والأمن. تلك احتياجات أساسية ومع ذلك لا يمكن تلبيتها بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية. ويجب أن نعمل معا لتحويل مستقبل شعوبنا.

إن تضامننا سيتعزز بشراكة مفيدة لجميع الأطراف لأننا دخلنا في التزامات مشتركة. وفيما يتعلق بالتحديات المعاصرة، ينبغي لنا أن نتمكن، بالعمل معا، من التخلص من الفقر وضمان امتلاكنا للوسائل اللازمة لتوفير الحماية الكافية والأمن لشعوبنا. ونظرا للتحدي، فإن مدغشقر تعمل جاهدة على تعبئة جميع مواردها الخاصة، سواء المالية أو البشرية أو المادية، استعداداً للإنطلاق في مسار التنمية.

وإنني واثقة من أن الكل يعلم جيداً أن التهديدات المناخية المتكررة والضرر والخراب الذي يخلفه الجراد والأزمات الاجتماعية والسياسية قد أدت إلى زيادة وهن مدغشقر. ومع ذلك، فنحن على ثقة بأنه يمكننا التغلب على تلك التحديات – بدعم من المجتمع الدولي – وتحقيق الاستقرار في البلد بطريقة مستدامة عن طريق تشجيع المؤسسات والشعب على تحمل مسؤولياتهما. وفي نهاية المطاف، تبقى الديمقراطية الضامن للنمو الاقتصادي المستدام.

وأود أن أختتم بياني بالاقتباس من الخطة التي اعتمدناها للتو، وهو مقتطف أقدره بصورة خاصة: ”ونتعهد، ونحن مقبلون على هذه الرحلة الجماعية، بألا يخلف الركب أحدا وراءه“ وأود أن أضيف أنه لا ينبغي أن يهمش أحد أو يستبعد عن الركب أثناء هذه الرحلة.

لقد بدأ العد التنازلي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، أود أن أعرب عن الأمل في أن عام ٢٠٣٠ سيكون – على أقل تقدير – العام الذي نحقق فيه هذه الأهداف. وفي ذاك العام، نبتهل أن يتمتع أبناؤنا وبناتنا بفخر بثمار التحول الذي تكلمنا عنه اليوم. ونحرؤ على الأمل في أن يتمكن المجتمع الدولي من إبداء المزيد توافق الآراء السياسي ويزيد من استثماراته ومساعداته الإنمائية ويضطلع باتخاذ إجراءات فعالة تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.